

HASKIM

TAKHTIT AL-IQTISAD AL-QAWMI FI
AL-'IRAQ BAYNA AL-TAKHSIS WA-AL-
TANFIDH



تخطيط الاقتصاد القومي
في العراق
بين التخصيص والتنفيد

الدكتور
جواد محمود هاشم

مطبعة الحكومة - بغداد

١٩٦٩

Hāshim, Jawād Mahmūd

المكتبة المركزية
لجامعة بغداد

تخطيط الاقتصاد القومي

في العراق

بين التخصيص والتنفيذ

الدكتور
جواد محمود هاشم

2271
'324175
.45
.389

فهرس

اولا - مقدمة .

ثانيا - مفهوم التخطيط وعلاقته بعملية التنفيذ .

ثالثا - اجهزة التخطيط في العراق والخطط الاقتصادية المنبثقة عنها :

أ - الفترة قبل تموز ١٩٥٨ (مجلس الاعمار) .

ب - الفترة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ .

(١) مجلس التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٥٩ .

(٢) مجلس التخطيط سنة ١٩٦٤ .

(٣) مجلس التخطيط سنة ١٩٦٦ .

رابعا - الخطط الاقتصادية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ :

أ - الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٢/٦١

والخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٦/٦٥

ب - الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩

خامسا - التحليلات الاحصائية :

أ - التخطيط والتنفيذ على المستوى الاجمالي للاقتصاد .

ب - التخطيط والتنفيذ على المستوى القطاعي للاقتصاد :

(١) قطاع الزراعة ، الري ، البزل واستصلاح الاراضي .

(٢) قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة .

(٣) قطاع النقل والمواصلات والتخزين .

(٤) قطاع المباني والاسكان .

سادسا - اسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق .

سابعا - التوصيات .

١٥-١١-٦
٣

« أولا »

المقدمة :

لقد بدأت اغلب دول العالم ، وخاصة المتخلفة منها ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بتخطيط اقتصاداتها القومية ، بشكل او آخر ، تخطيطا يهدف الى زيادة الثورة القومية ورفع مستوى الفرد اقتصاديا واجتماعيا حتى اصبح التخطيط او الخطة القومية الشاملة مظهرا من مظاهر السيادة والتحرر .

وعلى الرغم من ظهور دراسات عديدة تتناول التخطيط من الناحية النظرية او من حيث تجاوب بعض الدول في هذا المجال ، فان هذه الدراسات لم تأخذ بالتحليل والمقارنة الثغرات التي صادفها التخطيط سواء كان ذلك في مراحل وضع الخطة ذاتها او في عملية تنفيذها او من حيث الهيئات التخطيطية القائمة برسم الخطة .

لهذا فاننا سنحاول في الصفحات القليلة القادمة ، ان ندرس وضع العراق من ناحية التخطيط والتنفيذ منذ تأسيس مجلس الاعمار في سنة ١٩٥١ حتى نهاية عام ١٩٦٦ ، حيث سنقارن بين ما رسم فعلا في الخطط الاقتصادية المختلفة من اهداف وما نفذ منها فعلا . وسنحاول ايضا ايجاد نوع من العلاقات الاحصائية بين التخصيصات لمشاريع الخطط الاقتصادية والمصروفات الفعلية على تلك المشاريع والتي يمكن استعمالها في الخطط المقبلة لوضع تخصيصات سنوية تنسجم وقابليات البلد التنفيذية وذلك لتقليص البون بين ما يخصص وبين ما يصرف فعلا .

« ثانيا »

مفهوم التخطيط وعلاقته بعملية التنفيذ :

ان الاساس الذي تنطلق منه اية خطة اقتصادية واجتماعية هو ان التخطيط لا يسكن ان يكون الاعملية مستمرة ، تسعى الى ترجمة اهداف محددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى منظومة مشاريع استثمارية ، ترتبط مع بعضها من ناحية الاتساق والتكامل وتؤثر في حركة الاقتصاد القومي في الامد الطويل ، وفي مستوى النشاط الاقتصادي في الامد القصير . ويعتبر التخطيط وسيلة لبلوغ غاية ، ومن مميزات هذه الوسيلة انها منظمة ومنسقة تتطلب ، لاجل ان تكون الخطة شاملة للاقتصاد القومي ، القيام بحصر جميع الموارد القومية ، مادية كانت ام بشرية او مالية ، كخطوة اولى في عملية التخطيط حتى نستطيع تحديد طريقة مثلى لاستغلال هذه الموارد وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المنشودة عن طريق الاهداف التي يرسمها المخطط . كما وان الاهداف التي يرتئها المخطط تستند في طبيعتها على عناصر اهمها : شكل الاقتصاد وخصائصه في الوقت الحاضر ، شكل الاقتصاد المراد بلوغه والفترة المحددة لبلوغ ذلك الشكل ، والنمط الذي يتبعه الاقتصاد في نموه على تجارب الماضي .

ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف النظام الاقتصادي الذي تدير عليه الدولة ، اي ما اذا كان الاقتصاد رأسماليا او اشتراكيا او اقتصادا متخلفا . ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي يركز التخطيط اكثر اهتمامه على القضاء على التقلبات القصيرة الاجل التي تصيب الاقتصاد ، كالبطالة مثلا ، وتحقيق حد ادنى من النمو الاقتصادي لدفع الاقتصاد نحو توفير مقومات المستويات الاعلى للاستهلاك متخذة شكل سلع معمرة او خدمات (١) .

اما في النظام الاشتراكي - واعني النظام الاقتصادي السائد في دول المعسكر الشرقي - فان ما يهدف اليه التخطيط هو تقوية جهاز الانتاج

(١) الدكتور محمد محمود الامام : اعداد الاطار العام للخطة ، معهد التخطيط القومي ، الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم ٢٠١ ، ١٠/ تموز/ ١٩٦٢ (مطبوع على الرونيو) .

وتسخيره لتحقيق اهداف المجتمع عن طريق التصنيع السريع وتحسين الزراعة وانشاء النظام الخاص بالمجتمع الاشتراكي الى غير ذلك من الاهداف النهائية ضمن المذهب الذي تقوم عليه تلك الدول اصلا .

اما بالنسبة للاقتصادات المتخلفة فان التخطيط منها ينشد الجمع بين ما تهدف اليه الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية معا .
فهي تريد تنمية اقتصادها في اقصر وقت ممكن وزيادة طاقتها الفنية العلمية والادارية والتنظيمية لبلوغ مستوى معين لمعيشة افرادها .
ولغرض الوصول لهذه الغايات (Objectives) لابد من تحديد الاهداف (Targets) التي يتعين تحقيقها خلال مدة الخطة .

ولا يعتبر تحديد الاهداف عملية سهلة اذ لاجل ان تكون هذه الاهداف متمسكة بالواقعية ، لابد من القيام بدراسة اولية للاقتصاد القومي وجمع البيانات اللازمة عما هو متوفر في البلد من موارد ، مادية وبشرية ، وما يمكن الحصول عليه من مساعدات خارجية . وعلى ضوء ما تبينه هذه الدراسة تحدد تلك الاهداف التي يمكن بواسطتها تحقيق الغاية من التخطيط . والاهداف ذاتها تقسم الى قسمين مترابطين : اهداف اولية (Primary) واهداف مشتقة (Derived) يدور القسم الاول منها حول محور عناصر كثيرة منها : زيادة الدخل القومي بنسبة معينة ، تحقيق مستوى معين من العمالة ، تحقيق مستوى معين للاستثمارات السنوية ، زيادة معينة في مستوى الاستهلاك النهائي ، تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، الى غير ذلك من الاهداف التي قد تعرف بالبداهة البسيطة . اما القسم الثاني ، وهي الاهداف المشتقة ، فهي التي تحدد على المستوى القطاعي لمعرفة مدى تداخل القطاعات بعضها مع البعض الآخر وتأثيرات نمو قطاع معين على معدلات نمو القطاعات الاخرى وبالتالي على نمو الاقتصاد القومي ككل .

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته كثير من الخطط الاقتصادية في بعض الدول ، فان التجارب التي مرت بها كثير من الدول النامية ، التي بدأت بتخطيط اقتصادها القومي ، تظهر بان هناك بونا شاسعا بين ما يرسم في الخطة وبين ما ينفذ منها . وان هذا البون يتسم بطابع الاستمرارية في الخطط ، جميع الخطط التي رسمتها تلك الدول ولفترات طويلة تتجاوز الخمسة عشر

عاما • وبعبارة اخرى تشير تجارب تلك البلدان الى عدم بلوغ المصروفات الفعلية على مشاريع الانشاء المرسومة في الخطة الى المستوى المحدد لها مقاسا بالتخصيصات •

ولو تناولنا بالبحث والتحليل اسباب تعثر تنفيذ خطط التنمية تلك ، لوجدناها كثيرة ومتشعبة يمكن ان نجملها في النقاط التالية :

- ١ - فصل رسم الخطة عن عملية التنفيذ •
- ٢ - العوامل الفنية والادارية •
- ٣ - العوامل الاقتصادية والسياسية •

فبالنسبة للسبب الاول :

نجد ان المخططين في البلدان النامية يعتبرون ان مهمتهم تنتهي باتهاء اعداد الخطة ويتركون وضع تفاصيل السياسة اللازمة لتنفيذ الخطة واجراءاتها للاخرين • وبعبارة اخرى فان اهم شيء يشغل بال المخطط هو المحتوى الداخلي لخبطته والمشاكل الاقتصادية المتعلقة بها دونما اهتمام بعملية تنفيذ الخطة التي قد يعتبرها اصلا مسألة ادارية وسياسية • وبهذا يكون المخطط قد استعمل كلمة « تخطيط » لتعني صياغة الخطة دون تنفيذها بينما استعمل كلمة « انجاز » للإشارة الى عملية التنفيذ • وبعبارة اخرى فانه يستعمل « التخطيط والتنفيذ » للإشارة الى عمليتين منفصلتين ، في حين ان التعبير يجب ان يشير الى موقف متكامل ومنسق لا يمكن الفصل بينهما • فالخطة الناجحة هي تلك التي تنفذ في وقتها المحدد ، كما ان التخطيط لا يمكن ان ينتهي باتهاء الصياغة او بالبدء بعملية تنفيذها ، وهو ما يحصل عادة في العراق • فالمخطط العراقي - كما سيتبين لنا فيما بعد - لا يعير اهتمامه الكافي ، عند رسمه الخطة ، باختيار الوسائل الملائمة لانجاز مستلزمات الخطة • اي ان تركيزه الرئيس ينصب حول ما يطلب تحقيقه من اهداف لا على كيفية توفير الضمانات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف •

ولا بد من الاشارة في هذا الصدد بان اعتبار التخطيط والتنفيذ عملية واحدة لا يعني بان جهاز التخطيط هو الذي سيقوم « بانجاز » المشاريع الواردة في الخطة ووضعها موضع التنفيذ بل المقصود هو ان عملية التخطيط لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا اذا اخذ المخططون في اعتبارهم ، عند رسم

الخطة ، كيفية تنفيذها والمراحل اللازمة لهذا التنفيذ • اما عن التنفيذ الفعلي فيقع - كما هو الحال في العراق حاليا - على الدوائر المستفيدة من المشاريع التي تضمنتها الخطة ، على ان يتم ذلك تحت اشراف ومتابعة جهاز التخطيط لضمان تنفيذ المشاريع في وقتها المحدد •

من هذا نستنتج بان من الضروري التأكيد على رسم سياسة واضحة لمتابعة وتنفيذ الخطة في نفس الوقت الذي ترسم فيه الخطة الاقتصادية ، اذ ان تهيئة الظروف الملائمة لتخطيط علمي مشر تعتمد اعتمادا كلياً على مقاييس تنفيذ الخطة ومراحل وطرق رسمها • كما وان مشاكل التنفيذ لها اثر كبير على رسم الخطة وان لرسم الخطة نفس الاثر على التنفيذ •

ويمكن تصور مشكلة التنفيذ على انها تتعلق بتنفيذ اهداف • فالاهداف التي حددتها الخطة هي التي يجب ان تنفذ • وبذلك يمكن حصر مشكلة التنفيذ في الحاجة الى مقاييس كافية تبين لنا مقدار بلوغنا لتلك الاهداف • وهذا الامر يتطلب توفر عنصرين : الاول هو وضع مقاييس تتماشى مع هذه الاهداف ، والثاني ضرورة مطابقة العمل الفعلي او الحقيقي مع العمل المتوقع • وبذلك فان اي فشل في التنفيذ الفعلي قد يكون مرده اما خطأ في المقاييس التي وضعت مسبقا لخلق نوع من التوازن والانسجام بين الاهداف ، او عجز في جعل العمل الفعلي مطابقا للعمل المتوقع على الرغم من صحة تلك المقاييس •

واذا ما تصورنا مشكلة التنفيذ بهذا المضمون فانه يمكننا تقليص مفهوم التنفيذ الى اطار اضيق وتقسيمه الى قسمين : القسم الاول يتضمن مشكلة وضع المقاييس المنسجمة مع اهداف الخطة والتي ينبغي دراستها وبحثها تفصيلا عند رسم الخطة • اما القسم الثاني فيتضمن التنفيذ الفعلي للخطة (Implementation Proper) .

وكنتيجة منطقية لهذا التقسيم يصبح التخطيط الاقتصادي والاجتماعي هو تخطيط سياسة عامة للانماء اضافة الى تخطيط لتنفيذ هذه السياسة • اما ما يبقى فهو العمل الفعلي (Real Action) لتحقيق التنفيذ • وبناء على هذا التقسيم فانه كلما كان تناول التخطيط شاملا للتركيب الاقتصادي والاجتماعي من وجوهه المتعددة كلما زادت الحاجة الى توضيح الاجراءات والسياسات التنفيذية ، فمثلا لو كانت الخطة ترمي الى مضاعفة الدخل القومي بزيادة معدل

النمو السنوي ، والى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل ، وتحقيق اكبر فرص للعمل لمن سيدخل سوق العمل سنويا ، الى آخر ذلك من التغييرات الجذرية في التركيب العام للمجتمع ، فان تحقيق هذه الاهداف جميعها يتطلب بالضرورة رسم سياسات واجراءات تنفيذية دقيقة ومفصلة كي لا تعثر الخطة في مراحل تنفيذها المختلفة . وانه كلما كانت هذه السياسات قد حددت في مرحلة رسم الخطة - لا مرحلة التنفيذ - كلما كانت الخطة اكثر فعالية وواقعية . اما وضع هذه الاجراءات موضع التطبيق للوصول الى الاهداف المنشودة من الخطة فيعتمد بالدرجة الاولى على الاطار التقليدي والسياسي للبلد وعلى مدى ما تتوفر فيه من كفاءات فنية وتنظيمية وهو ما سنتناوله عند بحثنا في السببين الاخرين لتعثر تنفيذ خطط التنمية .

والسبب الثاني لتعثر الخطة في مراحل التنفيذ هو ان المخطط في الدول النامية غالبا ما يبدأ برسم خطته دون توفر المعلومات عن قدرات وكفاءات الموارد البشرية في البلد ودون دراسة امكانيات الادارة الحكومية ومدى التزامها بالخطة من ناحية وبعملية تنفيذها من ناحية اخرى .

ان اهمال هذا الجانب قد يؤدي الى رسم خطة طموحة تفوق طاقة الدولة التنفيذية وبالتالي الى حدوث قيود كثيرة تحد من قدرة الدولة على تحقيق الاهداف الانمائية ، فينتهي الامر الى عزل الخطة عن عالم الواقع خارج الجهاز المخطط . وفي هذا الصدد يقول البرت ولترستون مستشار ادارة التخطيط بالبنك الدولي ، بان خطط التنمية القومية في البلاد المتخلفة تقوم على اساس امكانيات البلد الاقتصادية او على ما تحتاجه هذه الدول نتيجة النمو السكاني فيها ، وليس لها كبير علاقة بطاقة البلد الادارية في تنفيذ الخطط او بارادة الحكومة في الانجاز (١) .

وعليه فيمكن القول بان وضع خطة استثمارية لا يكفي لضمان النمو المنشود ما لم يصاحب ذلك اتباع سياسة سليمة واجراءات ادارية وتنظيمية وفنية . اي ان اهداف الخطة سوف لا تتسم بالواقعية ما لم نصل ، منذ البداية ، الى الوسيلة التي تمكننا من تقدير حجم النقص الاداري ومقدار الضعف في

(١) راجع في ذلك :

Waterston, Albert, "What do we know about Planning;
International Development; Vol. VII, No. 4, Dec. 1965.

الادارة السياسية •

اما السبب الاخير ، فيتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية التي قد تلعب دورا لا يستهان به في مراحل تنفيذ الخطة • وامثلة التاريخ ترينا بانه كلما توفر الاستقرار للحكومة وكلما لقيت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدعم اللازم من القادة السياسيين ، كلما اعطت الخطط ثمارها في الوقت المحدد لها • اما اذا لم يتوفر هذا الشرط فان فرض نجاح الخطة قد تتضائل ويصبح البون شاسعا بين ما يرسم للبلد من مشاريع وبين ما ينفذ منها فعلا •

اما العامل الاقتصادي فيقصد به ضرورة مساهمة افراد الشعب في دعم الخطة ، عن طريق توجيههم الى اعمال تحقق لهم الربح في نفس الوقت الذي تحقق فيه اهداف الخطة • ولا يتم هذا التوجيه الا اذا تمتع جهاز التخطيط بسلطات كافية للتأثير في السياسة الاقتصادية والادارية والمالية التي تمكنه من تحقيق الاهداف التي يضعها في الخطة • فمثلا قد يكون هدف جهاز التخطيط ابلاغ معدل النمو السنوي للاقتصاد حدا معيناً ، وان هذا الهدف يتطلب رسم سياسة ضريبية وتقديرية وائتمانية وسياسة اسعار معينة • فان لم يكن لهذا الجهاز سلطة تمكنه من فرض السياسات المنوه عنها ، فان فرض سياسة معينة من قبل جهات اخرى (غير جهاز التخطيط) لاسعار المنتجات الزراعية مثلا قد تؤدي الى اثباط عزيمة المزارعين عن زراعة نوع معين من المحاصيل كانت الخطة قد قصدت زيادة انتاجها • ويحدث نتيجة هذا الامر اختلال في توازن الخطة على المستويين القطاعي والاجمالي وبذلك قد لا تصل الى الهدف الذي حددته •

« ثالثا »

اجهزة التخطيط في العراق والخطط الاقتصادية المنبثقة عنها

١ - الفترة قبل ثورة تموز ١٩٥٨ (مجلس الاعمار) :

يعتبر اكتشاف النفط في العراق سنة ١٩٢٧ نقطة البداية في تغيير الاقتصاد العراقي من اوجه عديدة ودفعه في طريق النمو السريع . ومع ان انتاج النفط الخام لم يتجاوز الـ (٣) ملايين طن سنويا حتى سنة ١٩٥٠ فانه بعد هذه السنة اخذ بالزيادة المضطردة ، ومعه ازدادت ايرادات الحكومة من عوائد النفط حتى بلغت ما يقارب (٤٢) مليون دينار سنة ١٩٥٢ بعد ان كانت لا تتجاوز الـ (٣) ملايين دينار حتى سنة ١٩٥٠ .

ولهذا يمكن اعتبار سنة ١٩٥٠ نقطة تحول في الاقتصاد العراقي نحو الانماء . فمئذ تلك السنة حتى هذا اليوم تلعب الصناعة النفطية دورا مهما وحيويا في اقتصاديات البلاد . فالقطاع النفطي يشكل حوالي (٥٠٪) من الدخل القومي بالاسعار الثابتة (اي حوالي (٢٥٪) بعد طرح حصة شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق) . كما وان عوائد النفط التي تستلمها الحكومة تشكل ما يقارب الـ (٩٠٪) من العملة الصعبة التي يحتاجها العراق لتمويل استيراداته ، وما يقارب الـ (٦٥٪) من مجموع ما يدخل ميزانية الدولة من ايرادات .

وبغية الاستفادة من هذه العوائد في تنمية الاقتصاد القومي فقد انشأت الحكومة عام ١٩٥٠ مجلسا سمي « مجلس الاعمار » (١) من خمسة اعضاء لمدة خمس سنوات .

وكان الهدف من انشاء هذا المجلس هو رسم خطط اقتصادية ومالية عامة لتنمية موارد العراق ورفع مستوى ابنائه (٢) .

وقد تمتع المجلس في بداية تكوينه باستقلال تام من النواحي الادارية والمالية والقانونية وخصصت لميزانيته جميع عوائد النفط لتحقيق الاغراض

(١) قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون رقم ٢٢ ، والقانون رقم (٣٥)

لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) راجع في ذلك المادة الثالثة ، فقرة ١ - آ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ .

التي انشئ من اجلها الا ان نسبة العوائد قد خففت الى (٧٠٪) في سنة ١٩٥٢ بالنظر لازديادها المضطرد .

وفي عام ١٩٥٣ انشئت وزارة الاعمار . وبذلك فقد مجلس الاعمار كثيرا من استقلاله واصبح مكونا من رئيس الوزراء (رئيسا) ووزراء الاعمار والمالية اعضاء اضافة الى اربعة اعضاء اخرين من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون الاقتصادية والمالية والحقول العلمية الاخرى (كالري مثلا) . وبالرغم من هذا التغيير في الهيكل التنظيمي والقانوني لمجلس الاعمار وفقدانه بعض صلاحياته المطلقة على تنفيذ البرامج الاستشارية ، فانه بقي محتفظا بحقه في الاعتراض على برامج الاستشارية ، فانه بقي محتفظا بحقه في الاعتراض على برامج الاستثمار وكيفية توزيع التخصيصات لانماء القطاعات المختلفة .

وقد رسم مجلس الاعمار اول خطة خمسية للفترة ١٩٥١-١٩٥٦ (انظر الجدول رقم ١) اخذاً في اعتباره التوصيات التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي للائتماء والتعمير (IBRD) حول تنمية الاقتصاد العراقي ، والتي يسكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ١ - زيادة رقعة الارض الزراعية من خلال مشاريع الري وخزن المياه ومشاريع السيطرة على الفيضان .
- ٢ - تحسين طرق الزراعة ووسائلها .
- ٣ - انشاء بعض المشاريع الصناعية التي تستطيع الصمود دونما حاجة للحماية الكسركية .
- ٤ - التوسع في انشاء الطرق وخطوط المواصلات والنقل والمشاريع الاساسية الاخرى (Infrastructure) .
- ٥ - تحسين التعليم المهني والوصول الى التعليم الابتدائي الالزامي في مدى خمسة عشر عاما .

وقد بلغ مجموع التخصيصات السنوية لهذه الخطة (١٥٢ر٢) مليون دينار ، خصص (٥٠٪) منها للقطاع الزراعي و (٢٠٪) للقطاع الصناعي ، بما في ذلك مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ، وحوالي (١٨٪) لقطاع النقل والمواصلات و (١٢٪) لقطاع المباني والاسكان .

ونظرا للانتقادات الكثيرة التي وجهت لهذه الخطة ومنها عدم وضوح اهدافها والاكتفاء بتعايير عامة « كزيادة الدخل القومي » و « مستوى المعيشة » ، فقد رسمت في آذار من سنة ١٩٥٥ خطة خمسية اخرى للفترة ١٩٥٥-١٩٥٩ خصص لها (٢٨٦) مليون دينار نال منها القطاع الزراعي النصيب الاكبر حيث بلغت نسبة ما خصص لمشاريع هذا القطاع حوالي (٣٨٪) من مجموع التخصيصات ، يليه قطاع النقل والمواصلات الذي خصص له (٢٦٪) من التخصيصات ، ثم قطاع المباني والاسكان الذي بلغت نسبة تخصيصاته (٢١٪) . اما القطاع الصناعي فقد انخفضت نسبة ما خصص لمشاريعه الى (١٥٪) ، وبذلك احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة من حيث التخصيصات بعد ان كان يحتل المرتبة الثانية في الخطة الاولى .

ولم يستمر العمل بهذه الخطة الا لفترة قصيرة جدا حيث استبدلت بخطة خمسية اخرى تغطي الفترة ١٩٥٥-١٩٦١ وذلك لسببين : الاول هو زيادة عوائد العراق من النفط ، والثاني استكمال دراستين فئيتين عن القطاع الصناعي ، احدهما وضعت من قبل ارثردي لتل (Arthur D. Little) والاخرى من قبل اللوردسولتر (Salter) الذين استدعتهما الحكومة انذاك لتقويم اعمال مجلس الاعمار .

وقد تضمنت الدراسة الاولى توصيات كثيرة منها ضرورة توسيع المشاريع الصناعية التي كانت قائمة انذاك وانشاء مشاريع جديدة اخرى . اما الدراسة الثانية فقد تضمنت انتقادات عديدة للخطط السابقة والطرق التي اتبعت في توزيع التخصيصات بين القطاعات المختلفة ، كما اوصت بضرورة التأكيد على مشاريع النقل والمواصلات والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي (Social Projects) خاصة مشاريع الاسكان . وقد اوصت دراسة سولتر ايضا بضرورة الاعتماد على التجارة الخارجية وتعزيز وتشجيع الصناعات الاساسية ، اضافة الى توصيته باهمية القضاء على الروتين الطويل في عمليات ومراحل تنفيذ المشاريع .

ولو نظرنا الى ارقام التخصيصات القطاعية في الخطة الثالثة التي وضعها مجلس الاعمار (الجدول رقم ١) لاتضح لنا بان المجلس ، على ما يبدو ، قد اخذ بتوصيات اللورد سولتر في التأكيد على مشاريع النقل والمواصلات

ومشاريع الاسكان ، حيث خصص لهما (١٢٤ر٤) و (١٢٣ر١) مليون دينار على التوالي في حين لم يخصص للقطاع الصناعي سوى (٦٧ر١) مليون دينار .

ولم يستمر العمل بهذه الخطة طويلا حيث جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتم الغاء مجلس الاعمار في عام ١٩٥٩ وانشىء جهاز آخر للتخطيط ووضعت خطة اقتصادية جديدة سنأتي الى ذكرها فيما بعد . ومن دراسة الخطط الثلاث التي وضعها مجلس الاعمار والطريقة التي اتبعها في رسم تلك الخطط وبالتالي تنفيذها يمكن ان نستنتج ما يلي :

١ - ان سياسة التخطيط التي اتبعها مجلس الاعمار كانت سياسة محافظة جعلته يتعد عن كل المشاريع التي كان من شأنها تغيير النظام الاجتماعي والسياسي خاصة في القطاع الزراعي (٣) .

٢ - كان المجلس مترددا في رسم سياسة تصنيعية من شأنها قيام صناعات تعتمد على الحماية الكمركية وانماء الصناعة التحويلية ، خاصة الصناعات الاستراتيجية التي يمكن الاستفادة منها في جميع الاوقات ، بما في ذلك اوقات الحرب ، كصناعة الاغذية والملبوسات والصناعات الطيبة وصناعة قطع الغيار ... الخ .

٣ - لم توضع مشاريع الاعمار ضمن خطة انمائية موحدة للاقتصاد القومي ، وبذلك لم تدرس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل مشروع على المشاريع الاخرى ضمن القطاع الواحد او القطاعات الاخرى . وبعبارة ادق فان المجلس ، في رسمه لمنظومة المشاريع ، لم يستند على النظريات العلمية في التخطيط بل استخدم ما يمكن تسميته بالبداهة البسيطة (Commonsense) ولهذا يمكن القول بان البرامج التي رسمها مجلس الاعمار لم تكن مبنية على توقعات اقتصادية ولم تأخذ في نظر الاعتبار ضرورة رسم سياسة انمائية تهدف الى بناء اقتصاد متين يستطيع مواجهة اية ظروف استثنائية ، كالحرب مثلا ودون اخلال بتوازن معدلات النمو في القطاعات المختلفة او حدوث مضاعفات مباشرة او غير مباشرة .

(٣) راجع في ذلك : الدكتور طاهر حمدي كنعان ، بعض مسائل التخطيط الاقتصادي في العراق . البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث (الابحاث الاصلية) مذكرة رقم م.د/٢/٢١/١٩٦٤ (مطبوع بالرونيو) .

٤ - لم تشمل برامج المجلس على تخطيط للنواحي الاخرى المهمة في الاقتصاد القومي كالتخطيط التربوي والاجتماعي بل اقتصر على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الانشائي الثقيل . وكانت في ذلك تعبر عن وجهة نظر « المهندسين » في ما هو ممكن انشاؤه وما هو غير ممكن ، اكثر من تعبيره عن وجهة نظر « الاقتصاديين » في ما هو مفيد وذو انتاجية مباشرة وما هو اقل فائدة او ذو انتاجية غير مباشرة . كما وان المجلس لم يأخذ في اعتباره الموازنة بين كلفة المشاريع وفوائدها ، خاصة في مشاريع القطاع الزراعي ، لذلك نرى بان مبالغ كبيرة صرفت على مشاريع باهضة التكاليف كان الغرض منها زيادة الانتاج من خلال توسيع رقعة الارض الزراعية في حين كان بالإمكان التركيز على زيادة انتاجية الارض الزراعية دون زيادة في رقعتهما .

ب - الفترة بعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ :

١ - مجلس التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٥٩ :

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بفترة قصيرة بدأت الحكومة بتقويم السياسة الاستثمارية التي سارت عليها الحكومات السابقة تقويما مستندا على ما تم انجازه في حقول التنمية ومستهدفا إعادة النظر في الاهداف التي بنيت عليها الخطط السابقة .

وتيجة لذلك فقد ارتأت حكومة الثورة إعادة تنظيم جهاز التخطيط والسياسة الاستثمارية لجعلهما منسجمين مع متطلبات البلد الانمائية . وفي مستهل عام ١٩٥٩ الغي مجلس ووزارة الاعمار وحل محلها مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة المالية ، والصناعة ، الزراعة ، الاصلاح الزراعي ، المواصلات ، الاشغال والاسكان ، والشؤون الاجتماعية ، والتخطيط كاعضاء ورئيس الوزراء رئيسا للمجلس . واصبحت وزارة التخطيط مسؤولة عن رسم الخطوط العريضة للخطط الاقتصادية بناء على المقترحات التي تردها من الوزارات المختلفة وتقديمها للمجلس الذي له السلطة النهائية في الموافقة عليها او إعادة النظر فيها .

اما تنفيذ الخطة فقد اصبح من مسؤولية الوزارات ذات العلاقة بالمشاريع . ويمكن اعتبار جهاز التخطيط الجديد امتدادا لمجلس الاعمار ، الا انه اختلف عنه في ناحية التنفيذ . فبعد ان كان التخطيط والتنفيذ مركزيا في عهد الاعمار اصبح التنفيذ لامركزيا في عهد مجلس التخطيط .

ومن ناحية اخرى فقد تبنى جهاز التخطيط الجديد سياسة استثمارية مختلفة عن سياسة مجلس الاعمار . فبعد ان كان التركيز في الخطط السابقة على القطاع الزراعي اكثر من القطاعات الاخرى ، جاءت خطط المجلس الجديد مؤكدة على المشاريع الصناعية وضرورة التوسع فيها نظرا للنتائج السريعة التي يحققها هذا القطاع ، على خلاف المشاريع الزراعية التي لم تعط ثمارها سريعا ولانها افادت ، بشكل غير عادل ، مجموعة من السكان هم اصحاب الاراضي في ظل نظام الاقطاع الذي كان سائدا قبل تشريع قانون الاصلاح الزراعي . بالرغم من ان بعض تلك المشاريع كانت ذات فوائد جمة في درء اخطار الفيضان عن مناطق كثيرة في العراق .

٢ - مجلس التخطيط سنة ١٩٦٤ :

في مايس من عام ١٩٦٤ تم اجراء تعديل على جهاز التخطيط (٤) الذي انشئ عام ١٩٥٩ ، بحيث اصبح المجلس مؤلفا من رئيس الوزراء ووزراء التخطيط والاقتصاد والمالية ومحافظ البنك المركزي واربعة اعضاء متفرغين بدرجة وزير . كما وشكلت هيئة توجيهية (Steering Committee) قوامها وزير التخطيط والاعضاء المتفرغون الاربعة ووكيل وزير التخطيط لتقوم فعلا برسم السياسة التخطيطية في البلد ووضع خطط الاستثمار الخمسية وبرامج الاستثمار السنوية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، اضافة الى متابعة الخطة في جميع مراحل تنفيذها .

اما وزارة التخطيط ، بدوائرها الفنية (٥) ، فتتولى دراسة مقترحات

(٤) قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

(٥) تتألف الدوائر الفنية في وزارة التخطيط من :

- (١) الدائرة الصناعية (ب) الدائرة الزراعية (ج) دائرة المباني العامة .
- (د) دائرة النقل والمواصلات (هـ) الدائرة الاقتصادية (و) دائرة الاحصاء المركزية .
- (ز) الدائرة الحقوقية .

الوزارات المتعلقة بمنظومة المشاريع التي تنوي القيام بها من الناحية الفنية والاقتصادية . وتعتبر الدائرة الاقتصادية في وزارة التخطيط الدائرة المسؤولة، من حيث المبدأ عن دراسة مشاريع كل قطاع في ضوء علاقتها بمشاريع القطاعات الأخرى من ناحية وعلاقة هذه المشاريع جميعها بالاقتصاد القومي ككل من ناحية أخرى .

وبعد استكمال الدراسات الأولية هذه تحال المشاريع المقترحة ورأي الدوائر الفنية فيها إلى الهيئة التوجيهية التي تقوم بدورها بدراستها في ضوء الأهداف العامة للخطة وفي حدود الإمكانيات المالية المخصصة لها . ثم تقوم الهيئة التوجيهية بتحويل دراستها إلى مجلس التخطيط لبدء الرأي فيها تمهيدا لرسم الصيغة النهائية للخطة الخمسية .

وبعد موافقة مجلس التخطيط على الخطة تحال إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وإصدار القانون اللازم لتنفيذها .

واستنادا إلى قانون مجلس التخطيط فإنه إلى جانب هذه الخطة الخمسية للاستثمار توضع خطة سنوية ضمن الإطار العام للخطة الخمسية تسمى بمنهاج الاستثمار السنوي الذي يتضمن المشاريع الواردة في الخطة الخمسية والتي يراد البدء بتنفيذها في السنة التي يشير إليها المنهاج السنوي للاستثمار . ومن الجدير بالذكر أن الخطة السنوية تمر بنفس المراحل والخطوات التي تمر بها الخطة الخمسية ، عدا ما يتعلق بمصادقة مجلس الوزراء حيث تنتهي الحاجة إلى هذا المصادقة هنا لأن المجلس سبق وأن وافق على الخطة الخمسية بأكملها .

أما عملية التنفيذ فتتم من قبل الوزارات أو الدوائر ذات العلاقة بالمشروع الذي يراد البدء بتنفيذه . وأن هذه الوزارات تتمتع بصلاحيات كافية في تنفيذ مشاريعها شريطة أن لا تتجاوز كلفة المشروع الواحد المليون دينار . إذ يترتب على الجهة المنفذة في الحالة الأخيرة ، استكمال بعض المراحل والدراسات التي قد تستغرق وقتا طويلا . ويسكن إيجاز هذه المراحل في النقاط التالية لكي نلقي بعض الضوء على سبب من أسباب تعثر تنفيذ المشاريع نتيجة للروتين الطويل .

١ - على الجهة المنفذة للمشروع الذي تزيد المبالغ المرصدة له عن المليون

دينار ، الرجوع الى مجلس التخطيط ، قبل البدء بعملية التنفيذ الفعلي ،
لاخذ موافقة المجلس على توجيه الدعوة الى الاستشاريين لاختيار
احدهم .

- ٢ - ترفع دراسة الاستشاري الى الجهة المختصة (المنفذة) والتي تحيلها
بدورها الى الدوائر الفنية في وزارة التخطيط .
- ٣ - تتولى الدوائر الفنية دراسة تقرير الاستشاري وتبين مقترحاتها بشأنه
ثم تحيل الدراسة والمقترحات الى الهيئة التوجيهية .
- ٤ - تقوم الاخيرة بدراسة ما ورد في تقرير الاستشاري ورأي الدوائر الفنية
فيه ثم تحيله الى مجلس التخطيط الذي يتولى اصدار القرار المناسب .
- ٥ - تبلغ الوزارة المنفذة بقرار مجلس التخطيط لتقوم بالاعلان عن المشروع
ودعوة المناقصين لتقديم عروضهم .
- ٦ - تحال العروض المقدمة من قبل المقاولين الى الاستشاري لدراستها
واختيار احدها ، مع ابداء مطالعته .
- ٧ - تشكل لجنة فنية في الوزارة المنفذة لبيان رأيها في مطالعة الاستشاري
المنوه عنها في الفقرة (٦) اعلاه .
- ٨ - تحال مطالعة اللجنة الفنية الى وزارة التخطيط لتتولى الدوائر الفنية
في الاخيرة دراستها ، ثم تحيلها الى الهيئة التوجيهية .
- ٩ - تقوم الهيئة التوجيهية بدراسة ما ورد اليها ثم تحيل جميع الدراسات
والمطالعات الى مجلس التخطيط ، الذي يقوم بدوره بدراسة ما يرد
اليه . فان اصدر قراره بالموافقة بلغت الوزارة المنفذة كي تبدأ بالتوقيع
على عقد المقاوله ولتباشر عملية التنفيذ .

٣ - مجلس التخطيط سنة ١٩٦٦ :

في عام ١٩٦٦ صدر قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) الذي اجري
بعض التعديلات على مجلس التخطيط الاقتصادي من حيث مركز الاعضاء
المتفرغين من الناحية القانونية لينسجم مع احكام قانون الدرجات الخاصة
رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ .

وقد جاء القانون رقم (١٨) مؤكدا مبدأ التخطيط الشامل للاقتصاد
القومي وضرورة عدم اقتصره على الجوانب الاقتصادية فقط وهو ما سارت

عليه اجهزة التخطيط في السابق • ولم يغير القانون الجديد طرق رسم الخطة ومراحل تنفيذها ومتابعة عملية التنفيذ ، الا انه نص صراحة على ان من جملة اختصاصات المجلس هو تنسيق « السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية التي تضمن حسن تنفيذ الخطة ، بموافقة مجلس الوزراء » • وكذلك ابداء الرأي في مشروع الميزانية السنوية العامة للدولة ضمن الاطار العام للخطة ، وكذلك توجيه الفعاليات في القطاع الخاص لضمان انسجامها مع اهداف الخطة في التنمية (٦) •

(٦) راجع في ذلك الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة السابعة من قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦ •

« رابعا »

الخطط الاقتصادية بعد ثورة تموز ١٩٥٨

لقد رسمت اجهزة التخطيط التي شكلت بعد عام ١٩٥٨ ثلاثة خطط اقتصادية ، كانت الاولى خطة موقته للفترة ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦١/١٩٦٢ ، والثانية للفترة ١٩٦١/١٩٦٢ - ١٩٦٥/١٩٦٦ . اما الثالثة وهي التي لا زال العمل بموجبها مستمرا فهي للفترة ١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٧٠/١٩٦٩ .

وستتناول بشيء من التحليل هذه الخطط الثلاث .

١ - الخطة الاقتصادية الموقته ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦١/١٩٦٢

والخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١/١٩٦٢ - ١٩٦٥/١٩٦٦

نلاحظ من الجدول رقم (١) بان القطاع الصناعي قد نال النصيب الاكبر من التخصيصات (خاصة في الخطة التفصيلية) ، اذ بلغ مجموع ما خصص للاستثمار في هذا القطاع (١٦٧) مليون دينار او (٣٠٪) من مجموع التخصيصات البالغة (٥٥٦,٣) مليون دينار ، بينما لم ينل القطاع الزراعي سوى (١٤,٨٪) و (٣,٠٣٪) من مجموع تخصيصات الخطين الموقته والتفصيلية على التوالي مما جعله في المرتبة الرابعة في هاتين الخطين بعد ان كانت الاولوية له في جميع الخطط السابقة .

وعلى الرغم من ان الخطة التفصيلية (١٩٦١/٦٢ - ١٩٦٦/٦٥) قد اتت بهدف تحقيق زيادة سنوية في صافي الدخل القومي بسعدل (١٠٪) بغية مضاعفته في مدى عشر سنوات ، فانها لم تحدد نسبة الزيادة المتوقعة في كل قطاع على افراد والاثر المباشر وغير المباشر لنمو كل قطاع في القطاعات الاخرى . كما وان الطريقة التي اتبعت في تهيئة الخطة لم تختلف عما كان متبعها في السابق . فهي لم تتعد ان تكون مجرد قائمة تقدمت بها الوزارات المختلفة لمشاريع لم تدرس علاقتها بالاقتصاد ككل الا دراسة عابرة اضافة الى عدم احتوائها على اى تخطيط تربوى او اجتماعى ودون القيام بدراسة للقوى العامة في البلد وما يتوقع دخوله من السكان سن العمل خلال سنوات تنفيذ وسوف نرى فيما بعد على الرغم من زيادة التخصيصات القطاعية في هذه الخطة عن سابقتها من الخطط فان عملية تنفيذ الخطة ، مقاسا بنسبة المصروفات

الى التخصيصات ، قد بقيت كما كانت عليه في عهد مجلس الاعمار .
ومهما تكن الانتقادات التي توجه الى الخطة التفصيلية
١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٦/٦٥ فانها تمثل ولا شك نقطة تحول عن فكرة التخطيط
السابقة وخاصة في النواحي التالية :

١ - ان الخطة قد وضعت بهدف مضاعفة الدخل القومي خلال فترة عثم
سنوات ، وهذا ما لم يحدث في السابق .

٢ - ان الزيادة في التخصيصات لم ترافقها زيادة في الاعتماد على عوائد
النفط ، بل زيادة في الاعتماد على القروض الاجنبية . فبعد ان كانت
حكومة ما قبل الثورة قد خصصت (٧٠٪) من عوائد النفط لتسويل
ميزانية الخطة فان حكومة الثورة خفضت هذه النسبة الى (٥٠٪) .
اما القروض الاجنبية التي لم تزد عن (١٢ر٢) مليون دينار في السابق
فقد ارتفعت الى ما يقارب (٤٦) مليون دينار في الفترة ١٩٦١/٩٦٦ كما
هو مبين في الجدول رقم (٢) .

٣ - لقد تضمنت الخطة نقاط تحول في الاولويات الانمائية ومنها التاكيد على
القطاع الصناعي الذي كان قد اهل نسبيًا في الخطط السابقة .

ب - الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٦٩/١٩٧٠ :

في عام ١٩٦٥ انجز مجلس التخطيط خطته الاقتصادية الخمسية للسنوات
١٩٦٥-١٩٦٩^(١) وقد بلغ مجموع التخصيصات فيها (٦٦٨) مليون دينار .
منها (٦٤١) مليون دينار للقطاعات الانتاجية (انظر الجدول رقم ١) والباقي
لتسديد الالتزامات الدولية ولتسويل ميزانيات اجهزة التخطيط والمتابعة .
وقد خصص لقطاع لصناعة والتعديل والكهرباء (٢٩ر٢٪) من مجموع
التخصيصات وللزراعة (٢٧ر١٪) ، وللبناني والاسكان (٢٦ر٥٪) ، اما قطاع
النقل والمواصلات فقد نال (١٧ر٢٪) من التخصيصات .

ويمكن اعتبار مراحل رسم هذه الخطة ، كما جاءت في المذكرة التفسيرية
للاطار العام لها والمذكرات التي سبقت اعدادها ، اول محاولة لتبني فكرة
التخطيط الشامل على المستوى القومي . اذ ان المخطط العراقي قد حاول

(١) قانون الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥/١٩٦٩ رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥
الوقائع العراقية ، العدد ١١٣٥ ، ١/تموز/١٩٦٥ .

خلق نوع من التوازن بين التنسيق في معدلات نمو القطاعات المختلفة واثـر بعضها في البعض الآخر من جهة وفي الاقتصاد القومي ككل من جهة اخرى .
ولقد استهدفت هذه الخطة الوصول الى اهداف اقتصادية واجتماعية يمكن اجمالها في النقاط التالية :

١ - زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة سنوية لا تقل عن ٨٪ .
٢ - تعديل بنيان الاقتصاد العراقي بشكل يقلل من اعتماده على عوائد النفط كصدر رئيس ليراداته ، وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الدخل القومي عن طريق تنمية القطاع الاول بمعدل سنوي لا يقل عن (٧.٥٪) وتنمية القطاع الثاني بنسبة سنوية لا تقل عن (١٢٪) .

٣ - خلق نوع من الموازنة بين مجموع الاتفاقيات القومي (National Expenditure) ونسبة تزايدة من جهة وبين الطاقة الانتاجية ونسبة تزايدها من جهة اخرى وذلك تلافيا للهزات التي قد تصيب الاقتصاد في الآجال القصيرة .

٤ - محاولة تنسيق منظومة المشاريع الانتاجية للخطة مع اهداف التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .

٥ - تحقيق حالة الاستخدام الكامل وتوسيع مجالات العمل المنتج ومحاولة التخلص من مشكلة البطالة (البنائية والمقنعة) التي يعاني منها المخصص في الخطة لتلك السنة والبالغ (١٢٧٦) مليون دينار سوف لا يزيد عن (٦٣٦) مليون دينار (١) .
الاقتصاد العراقي .

٦ - التوسع في خدمات الصحة والتعليم لرفع مستوى الافراد وتحسين كفاءتهم الانتاجية .

٧ - التقليل التدريجي في تركيز الدخل والثروة بايدي افراد قلائل ومحاولة توجيه نسبة كبيرة من الانتاج الى الفئات ذات الدخل المحدودة .
وبالرغم من فكرة التخطيط الشامل التي تبناها المخطط في هذه الخطة فان مجلس التخطيط (الذي رسم هذه الخطة) لم ينسق عمله مع مجلس

التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية (٢) الذي كان قد انشئ عام ١٩٦٤ للقيام بتخطيط النواحي التربوية والاجتماعية ضمن الاطار العام للتخطيط الشامل في العراق ، كما وان جهاز التخطيط الاقتصادي لم يمارس صلاحياته المنوحة له قانونا في ابداء الرأي في السياسة المالية والنقدية والضريبية للدولة في وضع الميزانية العامة للدولة ، اضافة الى ان الغالبية من مشاريع هذه الخطة التي لم يبق منها سوى سنة واحدة ، لم تنجز في الاوقات المحددة لانجازها كماسيئين لنا ذلك في الصفحات القادمة .

(٢) انشئ مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية في سنة ١٩٦٤ بموجب القانون رقم ١٩٦٧ . ثم اعيد تشكيله بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وكان الغرض من انشاء هذا المجلس هو التخطيط للتنمية التربوية والاجتماعية « وتنسيقها وتكاملها مع التنمية الاقتصادية لدعم الجهود القومي في تحقيق وضمان الحياة الكريمة لابناء الشعب ، وذلك بايجاد الكفيلة بحسن استثمار الطاقات البشرية في البلاد عن طريق تربية الناشئين . واعداد المختصين والفنيين وتدريب الايدي العامة والتوجيه الاجتماعي » . وقد حددت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ اختصاصات المجلس وواجباته ، « ومنها وضع خطة لتنمية الطاقات البشرية في البلاد عن طريق التربية والاعداد والتدريب والتوجيه الاجتماعي على ان تنظيمها خطة عامة تكون موازية للخطة الاقتصادية ومتكاملة معها » . وكذلك « تخطيط السياسة العامة للتربية والتوجيه الاجتماعي وما يتصل بحسن استثمار الطاقات البشرية لضمان تطبيق الخطة » .

ويتألف المجلس من رئيس الوزراء (رئيسا) وعضوية كل من وزراء الدفاع ، التخطيط ، التربية ، النفط ، الصحة ، المواصلات ، الصناعة ، المالية ، الزراعة ، الاصلاح الزراعي ، البلديات والاشغال ، والاقتصاد ، الثقافة والارشاد ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الداخلية ، رعاية الشباب ، رؤساء جامعات بغداد والموصل والبصرة ، رئيس المجلس الاعلى للبحوث العلمية ، وخمسة من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة بغداد وعضو من الاعضاء المتفرغين في مجلس التخطيط الاقتصادي .

« خامسا »

١ - التخطيط والتنفيذ على المستوى الاجمالي للاقتصاد .

من الشائع والمقبول لدى الاقتصاديين بان توفر الثروات المادية يشكل العنصر الاول الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في عملية التنمية الاقتصادية .
الا ان التجارب التي مرت بها كثير من دول الشرق الاوسط ، وخاصة العراق بعد الحرب العالمية الثانية تشير الى ان توفر هذه الثروات لا يعتبر كافيا في صياغة الخطط المختلفة ما لم يصاحبها جهاز تنفيذي كفوء تتوافر وتتضافر فيه الخبرات والمهارات الادارية والفنية في جو سياسي مستقر وفي ظل نظام اقتصادي متصف بالمرونة .

وعلى الرغم من وفرة المياه في العراق واتساع رقعة ارضه الخصبة واعتدال معدل مساحة الارض بالنسبة للشخص الواحد ، ووجود احتياطات ضخمة للنفط مع ايرادات سنوية منه ، فان سياسة التنمية التي سار عليها هذا البلد منذ عام ١٩٥١ حتى نهاية سنة ١٩٦٧ لا يمكن ان تعتبر سياسة علمية مشمرة .

فهو - اي العراق - وان استطاع تحقيق معدل عال لنمو اقتصاده بلغ (٧٪) سنويا وتحقيق معدل نمو دخل الفرد الواحد (Per Capita Income) بلغ (٥٪) خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٦ (كما هو مبين في الجدولين رقم ١٠ و ١١) فان هذا المعدل العالي لا يمكن اي يؤخذ كقياس لنجاح سياسات التخطيط التي رسمت من قبل المجالس المختلفة . فنجاح الخطط او فشلها يقاس بمقارنة ما رسم في الخطة من اهداف وما تم تنفيذه من تلك الاهداف ضمن المدة المحددة في الخطة . فكلما كانت نسبة التنفيذ عالية لكل مشروع او لكل خطة ، كلما دل ذلك على نجاح المخطط والمنفذ في رسم الخطة من جهة وفي تنفيذها من جهة اخرى .

وبديهي ان القول بان المصروفات الفعلية قد بلغت نسبة معينة من التخصيصات لا يعني بان تلك النسبة من الخطة او المشاريع قد انتهت . اذ كما نعلم فان للخطة جوانب عديدة ، وان التنفيذ الفعلي لمشاريع قطاع معين له انعكاس على مجالات اخرى في الاقتصاد القومي ، لذلك فان التنفيذ

ما لم يكن كاملا قد لا يعني بان نصف الخطة قد نفذ وان نصف الانعكاسات والآثار قد ظهرت . لهذا لا يمكن اعتبار ما صرف من مبالغ على مشاريع الخطة مقياسا دقيقا لما نفذ من الخطة بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة .

ولكننا لو افترضنا بان المصروف الفعلي هو مقياس لا بأس به للتنفيذ فان نظرة على ارقام الخطط الاقتصادية المختلفة التي رسمت للعراق منذ عام ١٩٥١ وحتى نهاية عام ١٩٦٦ ترينا بان المعدل السنوي للتنفيذ الفعلي للمشاريع لم يتجاوز ال (٥٠٪) من التخصيص السنوي وان هذا المعدل قد بقي على ثباته سواء كان ذلك للفترة التي سبقت سنة ١٩٥٨ (قبل الثورة) او الفترة التي تلتها .

بل يمكن القول بان النسبة المئوية للتنفيذ الفعلي قبل عام ١٩٥٩ كانت اعلى من النسبة المئوية للتنفيذ منذ ١٩٥٩ وحتى نهاية ١٩٦٦ ، اذ بلغت هذه النسبة للفترة الاولى ما يقارب ال (٥٤٪) بينما انخفضت في الفترة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٦) الى حوالي (٤٦٪) كما هو مبين في الجدول رقم (٣) .

الا انه تجدر الملاحظة هنا بان مجموع التخصيصات السنوية خلال الثمان سنوات ١٩٦١-١٩٥٨ لم تبلغ سوى (٤١٨٥) مليون دينار وكان مقدار ما صرف منها فعلا (٢٢٥) مليون دينار . اما الفترة ١٩٥٩-١٩٦٦ فقد ارتفع مجموع التخصيصات فيها الى (١٠٤٣) مليون دينار ، صرف منها حوالي (٤٧٧) مليوناً وبعبارة اخرى ، ان مجموع ما خصص سنويا للفترة الثانية ١٩٥٩-١٩٦٦ يزيد بمقدار (١٤٩٪) عما خصص للفترة الاولى ١٩٥١-١٩٥٨ وان مقدار ما صرف فعلا في الفترة الثانية يزيد بمقدار (١١٢٪) عما صرف في الفترة الاولى .

ولو احتسبنا الاتجاه العام (Trend) للتخصيصات السنوية خلال الفترة ١٩٥١-١٩٦٦ حصلنا على المعادلة التالية :

$$ص = ٩١٣ + ٤ر٥ س \quad (١) \quad \bullet \bullet \bullet \bullet \bullet$$

حيث ص = تمثل التخصيص السنوي بملايين الدنانير .

س = تمثل السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة ١٩٥٨-١٩٥٩) .

ولكي تكون عملية تنفيذ مشاريع الخطة ناجحة لابد ان تكون المعادلة الخطية التي تبين الاتجاه العام (Trend) للمصروفات الفعلية مقارنة في معاملاتها (Coefficients) للمعادلة الاولى . فكلما اقتربت ارقام المعادلة الثانية من الاولى كلما دل ذلك على نجاح عملية التنفيذ وبالتالي عملية التخطيط ذاتها . الا ان الواقع يظهر عكس ذلك حيث ان معادلة خط الاتجاه العام للمصروفات الفعلية السنوية تعطي قيما للمعاملات تقل عن نصف معاملات المعادلة الاولى ، كما هو مبين ادناه :

$$\text{ص} = ٤٣٩ + ٢١ \text{ س} \quad \text{***** (٢)}$$

ص = تمثل المصروفات الفعلية السنوية بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة ١٩٥٨-١٩٥٩) .
ومن ناحية اخرى فانه يمكن ايجاد نوع من العلاقة الخطية (Liner Correlation) بين التخصيصات السنوية في الخطة وبين المصرف الفعلي من تلك التخصيصات كما هو مبين في المعادلة التالية :

$$\text{ص} = ٣٦ + ٤٧ \text{ ر} \text{ س} \quad \text{***** (٣)}$$

ص = تمثل مجموع المصروف الفعلي السنوي بملايين الدنانير على مشاريع الخطة للسنوات ١٩٥١-١٩٦٦ .

س = تمثل مجموع التخصيص السنوي بملايين الدنانير لمشاريع الخطة خلال نفس الفترة .

ان هذه المعادلة تبين لنا بان ما يصرف سنويا على مشاريع الخطة لا يتجاوز ال (٤٧٪) من التخصيص السنوي زائدا مبلغا ثابتا يساوي ٣٦ مليون دينار سنويا . ويمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ (Forecast) بما يصرف فعلا على مشاريع الخطة في الاعوام المقبلة اذا بقيت عملية تنفيذ البرامج الاستثمارية على مستواها الحالي . فمثلا يمكن القول بان ما سيصرف خلال عام ١٩٦٩ (وهي آخر سنة في الخطة الخمسية الحالية) من المبلغ

$$(١) \quad \text{ص} = ٣٦ + ٤٧ \text{ ر} \times ١٢٧٦ = ٦٣٥٧ \text{ مليون دينار} .$$

ويمكن إيجاد نوع آخر من العلاقات الخطية بين التخصيصات والمصروفات الفعلية وذلك بتقسيم السلسلة الزمنية التي تمثل التخصيصات والمصروفات الى فترتين زمنيتين • الاولى تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي بنهاية عام ١٩٥٩ على اعتبار انها تمثل الفترة التي وضعت وتفذت فيها برامج مجلس الاعمار • اما الفترة الثانية فتبدأ بسنة ١٩٦١ وتنتهي بنهاية عام ١٩٦٦ (وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات الاحصائية) على اعتبار انها ممثلة لبرامج الاستثمار التي رسمت بعد ثورة ١٤ تموز • ولقد استثنينا سنة ١٩٦٠ من الفترة الثانية لسببين • الاولى هو ان هذه السنة تمثل سنة انتقالية من برامج مجلس الاعمار الى البرامج الاستثمارية التي وضعت من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي •

والسبب الثاني يعود الى كون الخطة التي وضعت لسنة ١٩٦٠ خطة مؤقتة استبدلت بخطة تفصيلية للفترة ١٩٦١-١٩٦٥ •

ان العلاقة بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٥١ (برامج مجلس الاعمار) تمثلها المعادلة :

$$ص = - + ٠٦٠ س \quad (٤) \quad \bullet \bullet \bullet \bullet \bullet$$

ص = المصروفات السنوية بملايين الدنانير

س = التخصيصات السنوية بملايين الدنانير

اما العلاقة بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للفترة ١٩٦٦-١٩٦١ (برامج مجلس التخطيط) فتمثلها المعادلة :

$$ص = ٣٥٠٥ + ٠٢٣ س \quad (٥) \quad \bullet \bullet \bullet \bullet \bullet$$

ص = المصروفات السنوية بملايين الدنانير

س = التخصيصات السنوية بملايين الدنانير

ان المعادلة رقم (٤) تشير الى ان المصروفات السنوية على برامج الاستثمار التي وضعها مجلس الاعمار تقل بمقدار (٣) ملايين دينار عن (٠.٦٠) من التخصيص السنوي • اما المعادلة رقم (٥) فتشير الى ان المصرف السنوي على برامج الاستثمار التي رسمت للفترة ما بعد ثورة ١٤ تموز لم تتجاوز

ال (٢٣٪) من التخصيص السنوي زائدا مبلغا ثابتا مقداره (٣٥٥) مليون دينار .

وبعبارة اخرى فان المعدل السنوي للتخصيصات خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٥١ كان (٥٥٥٨) مليون دينار بينما المعدل السنوي للمصرف الفعلي كان يقارب (٣٥٥) مليون دينار اي ما يقارب (١١٣٪) من الدخل القومي بالاسعار الجارية (انظر الجدول رقم ٥) . اما في الفترة ١٩٦١-١٩٦٦ فقد بلغ المعدل السنوي للتخصيص والمصرف (١٢٠٨ و ٦٣٣) مليون دينار على التوالي . والرقم الاخير يشكل ما يقارب (١١٢٪) من الدخل القومي بالاسعار الجارية .

لقد بينت سابقا بان نجاح عملية التخطيط يتوقف الى حد كبير على مدى ارتباط السياسة التخطيطية بالسياسة التنفيذية والتي تعتمد بدورها على قدرات البلد وموارده المتاحة ، فنية كانت ام ادارية ام مالية . وعليه فلاجل بلوغ الاهداف التي ترسم في الخطة لا بد من وجود ارتباط وثيق بين عمليتي التخطيط والتنفيذ . ويمكن قياس العلاقة بين التخطيط والتنفيذ باحتساب معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين التخصيصات السنوية والمصرفات الفعلية من تلك التخصيصات ، وللاجل ان يكون هذا المعامل مقياسا صحيحا للعلاقة بين المتغيرين المذكورين لا بد من استبعاد تأثيرات الاتجاه العام (Trend) من كل من المصرفات والتخصيصات . اي اننا نحتسب الارتباط بين سلسلتين زمنييتين (٢) . الاولى تمثل المصرفات والثانية تمثل التخطيط . ان قيمة معامل الارتباط (ر) المحتسب بموجب هذه الطريقة هي :

$$r = ٥٠ \cdot ٠٠٠٠٠ (٦)$$

وهي قيمة تدل على ضعف العلاقة بين عملية التخطيط للمشاريع (المتمثل بالتخصيصات السنوية) وعملية تنفيذ المشاريع (المتمثل بالمصرفات السنوية) وعملية تنفيذ المشاريع (المتمثل بالمصرفات السنوية) . اذ ان قوة مثل هذه العلاقة تقاس باقتراب معامل الارتباط من العدد الصحيح (١) فكلما ابعد

(٢) انظر في ذلك : الدكتور محمد مظلوم حمدي : طرق الاحصاء : الطبعة الثانية ٩٥١ ص ٤١٦ .

المعامل عن هذا العدد كلما دل ذلك على ضعف العلاقة (٣) .

وبغية جعل العلاقة ذات طابع ادق فان من المفضل مقارنة الارتباط بين التخصيص والتنفيذ لفترتين . فترة ما قبل ثورة ١٩٥٨ والتي تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي بنهاية ١٩٥٩ (خطط مجلس الاعمار) ، وفترة ما بعد الثورة ١٩٦١-١٩٦٦ (خطط مجلس التخطيط) .

ان الارتباط بين التخصيصات والمصروفات للفترة الاولى والثانية هو حوالي (٠.٨٩ و ٠.٥٤) على التوالي . اي ان العلاقة بين التخصيصات والمصروفات في الفترة الثانية هي اضعف من العلاقة في الفترة الاولى . ومرد ذلك هو ان نسبة الزيادة التي حصلت في التخصيصات خلال الفترة الثانية لم تسايرها زيادة في المصروفات بنفس النسبة . ففي الفترة الثانية ازدادت التخصيصات عن الفترة الاولى بنسبة ١١٦٪/ بينما كانت نسبة الزيادة في المصروفات حوالي (١٠٧٪/)

ب - التخطيط والتنفيذ على المستوى القطاعي للاقتصاد

يعطينا الجدول رقم (٤) خلاصة للتخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية لمناهج الاستثمار المختلفة خلال الفترة ١٩٥١-١٩٦٦ مقسمة الى اربعة قطاعات رئيسية : - الزراعة ، الصناعة ، النقل والمواصلات ، والمباني والاسكان .

ومن الجدول المذكور نرى بان مجموع المبالغ التي خصصت لهذه القطاعات الاربعة خلال الفترة المذكورة قد بلغ (١٤٦١٥) مليون دينار ، بينما بلغ مجموع المصروفات طوال تلك الفترة (٧٠٢) مليون دينار ، اي بنسبة (٤٩٪/ من التخصيصات .

ويرينا الجدول ايضا بان حصة قطاع المباني والاسكان من مجموع التخصيصات قد بلغت (٤٧٧) مليون دينار صرف منها (٢٧٠٦) مليوناً اي (٦٧٪/ يليه قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي بلغت تخصيصاته (٣٥٧) مليون دينار ومجموع مصروفاته (١٧١) مليون دينار اي (٥٤٪/ اما

(٣) ان قيمة معامل الارتباط تنحصر دائماً بين - ١ و + ١ . والاشارة السالبة والموجبة يبينان ما اذا كانت العلاقة عكسية او طردية .

قطاع الزراعة فقد بلغت المبالغ المخصصة لمشاريعه والمبالغ المصروفة من تلك التخصيصات (٣٤٢) و (١٣٩) مليون دينار على التوالي اي (٤٢٪) اما قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة فيأتي في المرتبة الرابعة حيث بلغت تخصيصاته (٢٥٨) مليون دينار صرف منها (١٢١) مليون اي (٤٠٪) .

ويمكن تحليل التخصيصات والمصروفات السنوية على المستوى القطاعي تحليلا احصائيا لاستخلص منه اربع علاقات مهمة تساعدنا في معرفة اتجاهات التخصيص وابعاد التنفيذ في كل قطاع من ناحية ومدى ارتباط التنفيذ بالتخصيص من ناحية اخرى . اضافة الى تحديد العلاقة الخطية (Linear Regression) بين المصروفات والتخصيصات .

١ - قطاع الزراعة ، الري ، البزل واستصلاح الاراضي :

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٢١٤ + ٠.٠٦ \text{ س} \\ \text{ص} &= \text{التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الزراعي بملايين} \\ &\text{الدنانير} \\ \text{س} &= \text{السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة (١٩٥٨ - } \\ &\text{١٩٥٩)} \end{aligned}$$

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات الفعلية السنوية :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٨٧ + ٠.٠٢٨ \text{ س} \\ \text{ص} &= \text{المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الزراعي بملايين} \\ &\text{الدنانير} \\ \text{س} &= \text{السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة } \\ &\text{(١٩٥٨ - ١٩٥٩)} \end{aligned}$$

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٨١ + ٠.٠٣ \text{ س} \\ \text{ص} &= \text{المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الزراعي بملايين} \\ &\text{الدنانير} \\ \text{س} &= \text{التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الزراعي بملايين} \\ &\text{الدنانير} \end{aligned}$$

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصرفات الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام (٤) .

(١٠) •••••

ر - ٦١ •

(١٤) عند حساب معامل الارتباط بين سلسلتين زمنييتين لفرض الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما ، يجب اولا وقبل كل شيء استبعاد اثر الاتجاه العام عن كل منهما وذلك لان اتفاق الاتجاه العام للظاهرتين في الصعود او الهبوط يوجد دائما نوعا من الارتباط الظاهري او الارتباط الوهمي الذي قد لا يعني شيئا على الاطلاق فمثلا قد يكون الارتباط قويا بين سلسلة زمنية تمثل حركة القطارات في العراق وسلسلة اخرى تمثل الايداعات السنوية في البنوك لمجرد اتفاق الاتجاه العام لهاتين السلسلتين في الصعود او الهبوط . وطبيعي ان مثل هذا الارتباط هو ارتباط وهمي (Nonsense Correlation) اذ لا توجد علاقة مباشرة بين حركة تلكما السلسلتين .

ويحتسب الارتباط بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام باستخدام المعادلة :

$$\frac{\text{مج ح ح ح}}{\text{ع ع ع}}$$

ح = الفرق بين القيم المشاهدة والقيم الاتجاهية للسلسلة الزمنية الاولى .

ح' = الفرق بين القيم المشاهدة والقيم الاتجاهية للسلسلة الزمنية الثانية .

ع' = الانحراف المعياري لانحرافات قيم السلسلة الاولى عن

$$\frac{\text{مج ح ح ح}}{\text{ن}} = \text{القيم الاتجاهية لها}$$

ع = الانحراف المعياري لانحرافات قيم السلسلة الاولى عن

$$\frac{\text{مج ح ح ح}}{\text{ن}} = \text{القيم الاتجاهية لها}$$

ن - = عدد القيم

٢ - قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة :

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

$$\text{ص} = ١٩٠١ + ٢٧٨ \text{ ر س} \quad \text{***** (١١)}$$

ص = التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الصناعي بملايين
الدنانير *

س - السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) *

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات السنوية الفعلية :

$$\text{ص} = ٨٠٠٦ + ١٢٢ \text{ ر س} \quad \text{***** (١٢)}$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الصناعي بملايين
الدنانير *

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) *

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

$$\text{ص} = ٢٠٠٢ + ٠٣٤ \text{ ر س} \quad \text{***** (١٣)}$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع القطاع الصناعي بملايين
الدنانير *

س = التخصيصات السنوية لمشاريع القطاع الصناعي بملايين
الدنانير *

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصروفات
الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام *

$$\text{ر} = ٠٣ \quad \text{***** (١٤)}$$

٣ - قطاع النقل والمواصلات والتخزين :

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

$$\text{ص} = ٢٠٥ + ٠٩٦ \text{ ر س} \quad \text{***** (١٥)}$$

ص = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع النقل والمواصلات
والتخزين بملايين الدنانير *

س = السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة بين
١٩٥٨-١٩٥٩) *

ب - الاتجاه العام في المصروفات السنوية الفعلية :

$$\text{ص} = ١٠٠٦٩ + ٠٠٥ \text{ س} \quad \text{*****} (١٦)$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع النقل والمواصلات والتخزين بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة
٠ (١٩٥٩-١٩٥٨)

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

$$\text{ص} = ٠٠١٩ + ٠٠٥ \text{ س} \quad \text{*****} (١٧)$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع النقل والمواصلات والتخزين بملايين الدنانير .

س = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع النقل والمواصلات والتخزين بملايين الدنانير .

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام :

$$\text{ر} = ٠٠٥ \quad \text{*****} (١٨)$$

٤ - قطاع المباني والاسكان :

أ - الاتجاه العام (Trend) في ان التخصيصات السنوية :

$$\text{ص} = ٢٦٣٣ + ١٤٢٢ \text{ س} \quad \text{*****} (١٩)$$

ص = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع المباني والاسكان بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة
٠ (١٩٥٩-١٩٥٨)

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات السنوية الفعلية :

$$\text{ص} = ١٦٩١ + ١٠٢ \text{ س} \quad \text{*****} (٢٠)$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع المباني والاسكان بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوي صفر في منتصف الفترة
• (١٩٥٨-١٩٥٩)

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية :

$$\text{ص} = ٣٧٧ + ٠٠٥ \text{ س} \quad \bullet \bullet \bullet \bullet \bullet (٢١)$$

ص = المصروفات السنوية على مشاريع قطاع المباني والاسكان
بملايين الدنانير •

س = التخصيصات السنوية لمشاريع قطاع المباني والاسكان
بملايين الدنانير •

د - الارتباط (Correlation) بين التخصيصات السنوية والمصروفات
الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام •

$$\text{ر} = ٠٥٨ \quad \bullet \bullet \bullet \bullet \bullet (٢٢)$$

ان المعادلات ٨ و ١٢ و ١٦ و ٢٠ ترينا مدى مواكبة عملية تنفيذ المشاريع المتعلقة بكل قطاع من القطاعات الاربعة السابقة لعملية التخطيط لتلك المشاريع والمتمثلة بمقدار التخصيص السنوي في كل قطاع التي تمثلها المعادلات ٧ و ١١ و ١٥ و ١٩ على التوالي • فكلما اقتربت معاملات (Correlation) معادلة الاتجاه العام في المصروفات من معاملات معادلة الاتجاه العام في التخصيصات (لكل قطاع على انفراد) ، كلما كان ذلك على نجاح المخطط في تقدير ملاقات البلد التنفيذية وبالتالي رسم خطته على ضوءها •

وبما ان رسم الخطة في العراق يتم بناء على ما يرد من الوزارات المختلفة من مقترحات حول منظومة المشاريع التي ترى كل وزارة ضرورتها خلال سنوات الخطة ، وبما ان التخصيصات السنوية تتم على ضوء ما هو مقترح من مشاريع ، وحيث ان الاتجاه العام (Trend) للمصروفات السنوية في كل قطاع (كما تبينه المعادلات ٨ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٠ اعلاه) لم يواكب الاتجاه العام للتخصيصات السنوية (كما تبينه المعادلات ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ١٩) • فانه يمكن القول بشكل عام بان مقترحات الوزارات المختصة حول منظومة المشاريع التي ارتأت ضرورتها لم تكن مبنية على اسس مدروسة لقدراتها التنفيذية ، خاصة وان الجهة المنفذة لتلك المشاريع هي الوزارة المستفيدة منها والتي غالبا ما تكون الوزارة التي اقترحت تلك المشاريع •

ولو اعتبرنا التخصيصات السنوية لمشاريع الخطة والمصروفات الفعلية على تلك المشاريع مقياساً منطقياً لعملية التخطيط والتنفيذ ، فإن نظرة عاجلة على معاملات الارتباط (Correlation Coefficients) الميئة في المعادلات (١٠ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٢) ترينا بأن العلاقة بين التخطيط وبين التنفيذ هي علاقة ضعيفة ، خاصة في القطاع الصناعي حيث لم تتجاوز قيمة معامل الارتباط ٠.٣٠ . ولقد قلنا سابقاً بأن العلاقة تعتبر قوية كلما اقترب معامل الارتباط من العدد الصحيح ١ . لذا نجد بأن الارتباط بين التخطيط والتنفيذ في القطاع الزراعي كان أقوى منه في قطاع المباني والاسكان . وفي الأخير أقوى منه في قطاع النقل ، وفي هذا القطاع الأخير أقوى من الارتباط في قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة .

وبما أن المعادلات المتعلقة بالاتجاه العام للمصروفات الفعلية على مشاريع الخطة الاقتصادية هي المعيار المتوفر للتنفيذ ، وحيث أن رسم الخطة ذاتها وتخصيص المبالغ السنوية لمشاريع القطاعات المختلفة يجب أن يستند على إمكانية البلد التنفيذية ، وحيث أن هذه الإمكانيات لا يمكن معرفتها مسبقاً في ظروف العراق الحالية ، ونظراً لأن زيادة التخصيصات عن المصروفات لها مضار مالية عديدة ، فإننا نقترح أن تكون التخصيصات السنوية مساوية (أو أكثر بقليل) للمصروفات الفعلية وذلك باستخدام المعادلات المتعلقة بالاتجاه العام للمصروفات لتحديد التخصيص السنوي مسبقاً . أو استخدام المعادلات التي تبين العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية وهي المعادلات المرقمة (٩ ، ١٧ ، ٢١) أعلاه .

ولتوضيح استعمال هذه المعادلات فإن الجدول التالي يبين مقدار التخصيصات السنوية لكل قطاع للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٦٩ كما جاءت في الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ المعمول بها حالياً والتخصيصات السنوية المحتملة بموجب معادلات الاتجاه العام للمصروفات ومعادلات العلاقة الخطية المشار إليها أعلاه .

التخصيص السنوي المحتسب بموجب معادلة العلاقة الخطية بين التخصيص والمصرف في كل قطاع (ملايين الدينانير)	التخصيص السنوي المحتسب بموجب معادلة الاتجاه العام للمصروفات في كل قطاع (ملايين الدينانير)	التخصيص السنوي في الخطة الخمسية (ملايين الدينانير)	القطاع
			<u>الزراعة</u>
٩ر٣	٨ر٢	٣٧ر١	١٩٦٧
٩ر٣	٩ر٢	٣٧ر١	١٩٦٨
٩ر٣	٩ر٣	٣٧ر٢	١٩٦٩
			<u>الصناعة</u>
١٥ر٨	١٧ر٨	٤٠ر٦	١٩٦٧
١٥ر٨	١٩ر٠	٤٠ر٤	١٩٦٨
١٣ر٥	٢٠ر١	٣٣ر٧	١٩٦٩
			<u>النقل والواصلات</u>
١٢ر٦	١٩ر٢	٢٤ر٩	١٩٦٧
٧ر٧	٢٠ر٢	١٥ر١	١٩٦٨
٨ر٢	٢١ر٢	١٦ر٠	١٩٦٩
			<u>المباني والاسكان</u>
٢٠ر٥	٣٤ر٢	٣٣ر٦	١٩٦٧
١٩ر٥	٣٦ر٣	٣١ر٥	١٩٦٨
١٨ر٩	٣٨ر٣	٣٠ر٤	١٩٦٩

«سادسا»

اسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق

لا يعتبر العراق البلد الوحيد بين مجموعة البلدان النامية الذي لم يستطيع تنفيذ برامجه الاستثمارية في الاوقات المحددة لتلك البرامج . الا ان ما يدعونا الى الاستغراب هو ان السبب الرئيس في تعثر السياسة الاستثمارية في البلدان الاخرى هو عدم توفر المال اللازم للتنفيذ اضافة الى جملة اسباب فنية وادارية اخرى . اما في العراق فان الفشل النسبي لتنفيذ الخطط الاقتصادية لا يعود سببه الى عدم توفر المال بل الى عدة اسباب يمكن تلخيصها فيما يلي : -

١ - عدم اخذ الخطة بمبدأ الشمول :

لم تأخذ الخطة في العراق بسبداً الشمول للاقتصاد القومي ولم يتم اختيار المشروعات على اساس علاقة كل مشروع بالمشاريع الاخرى داخل القطاع الواحد والآثار المباشرة وغير المباشرة لمشاريع القطاعات المختلفة في بعضها البعض . اذ ان اختيار المشاريع ومفاضلة مشروع على آخر يتم بشكل اقل ما يقال فيه انه اختيار اعتباطي .

٢ - عجز الدوائر المنفذة لمشاريع الخطة :

ان تنفيذ مشاريع الخطة يتطلب بالضرورة توفر الفنيين المدربين والاداريين الكفاء لتسيير عمليات التنفيذ وتخليصها من الروتين الحكومي الطويل الذي تمر به المشاريع ، سواء قبل البدء بعملية التنفيذ او اثناء المباشرة بها ، اضافة الى ضرورة وجود الايدي الفنية التي ستدير المشروع بعد اتمامه . وقد فشل العراق في هذا المجال فشلا يكاد يكون مطلقا . لهذا نجد ان اكثر الدوائر المنفذة قد عجزت عن انجاز المشاريع ضمن المدة المحددة وذلك بسبب تشتت الجهود الفنية والادارية في مشاريع متعددة انيط امر تنفيذها الى ادارة واحدة فلا ينجز اي منها خلال الوقت المقرر بالاضافة الى ضعف الاشراف الاداري والفني .

وعليه فيمكن القول بانه على الرغم من نجاح العراق في تطوير اجهزة

التخطيط تطويرا نسبيا فان هذا التطوير لم يسايره تطوير موازي في اجهزة التنفيذ او في سياسة رسم الخطة .

٣ - عدم وجود اجهزة للتخطيط في الوزارات المختلفة :

من الاسباب المهمة لفشل الخطة في بلوغ اهدافها هو عدم استطاعة جهاز التخطيط المركزي توجيه الوزارات المختصة عند قيام الاخيرة بوضع مقترحاتها عن المشاريع التي تزمع القيام بها . ويحدث في احيان كثيرة ان لا تعطى الوزارة المختصة الا وقتا قصيرا لتقديم مشاريعها المقترحة الى مجلس التخطيط . وهذا يؤدي الى اقتراح مشاريع مرتجلة وتخمين اكاليفها تخمينا يفتقد عنصر الدقة مما يؤدي الى فسح المجال امام التوسع في الاتفاق غير المنتج . كما انه اذا كانت الاعتمادات تتعلق بنفقات ادارية فان عدم التوجيه يؤدي الى توسيع هذه النفقات وضعف الرقابة على الصرف وبذلك تفقد الخطة ، كميزانية ، اهميتها كرقيب غير مباشر على حجم الاتفاق الحكومي المقرر لكل وجه من اوجه الاتفاق .

ولقد حاولت الحكومة تلافى هذا النقص فشرعت عام ١٩٦٥ قانونا للتخطيط والمتابعة^(١) استهدفت منه تشكيل مكتب للتخطيط في كل وزارة لها علاقة بوضع الخطة او تنفيذها من عدد من الموظفين الاختصاصيين لمساعدة مجلس التخطيط الاقتصادي في وضع الخطة والمناهج الاستثمارية السنوية ومتابعة تنفيذها . وتكون هذه المكاتب مرتبطة بالوزارة المختصين مباشرة الا ان واجباتها وصلاحياتها تحدد من قبل مجلس التخطيط .

وعلى الرغم من مضي اكثر من ثلاث سنوات على نفاذ هذا القانون فانه لم يتم انشاء مثل هذه المكاتب ولم تتخذ اية خطوات ايجابية لوضع القانون موضع التنفيذ .

٤ - عدم الالتفات للعوامل النفسية والاجتماعية :

ان العوامل الاجتماعية (Social Factors) والنفسية تلعب دورا بالغ الخطورة في نجاح او فشل اية خطة تضعها الدولة . وهناك دول كبيرة ترينا تجاربها فشل حكوماتها في سياسة تنتهجها لمكافحة التقلبات الاقتصادية

(١) القانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٦٥ ، الوقائع الرأىية العدد ١٠٧٧
١٨ شباط / ١٩٦٥ .

بسبب عدم تعاون الافراد معها واحجام المستثمرين منهم عن الاستثمار .
لقد فشلت الحكومة واجهزة التخطيط العراقية في اعطاء الاهمية اللازمة
للعوامل الاجتماعية والنفسية التي تنجم عادة من تبني سياسة انمائية واسعة
النطاق ، اضافة الى فشلها في خلق التعاون بينها وبين افراد الشعب بوجه
عام وفي افهام الفرد العادي فكرة التخطيط والغاية المنشودة من الخطة ،
بوجه خاص .

٥ - قلة البيانات الاحصائية وضعف دائرة الاحصاء المركزية :

ليس من المبالغة اذ قلنا باننا لا قيمة لاية خطة اقتصادية مهما بلغ اتقانها
الفني والنظري ما لم تكن مبنية على معلومات احصائية تم جمعها وتحليلها
تحليلا علميا سليما ، وما لم تكن تلك المعلومات شاملة لجميع جوانب الاقتصاد
القومي . بل يمكن القول انه لو صح استغناء السياسة الاقتصادية السليمة عن
التخطيط ، فانه لا يمكن لاية سياسة اقتصادية سليمة ان تستغني عن المعلومات
الاحصائية الصحيحة (٢) .

ولو درسنا وضع اجهزة الاحصاء في العراق لوجدنا بانها لم تتل الاهتمام
والتقدير اللازمين ، وان الجهاز المركزي للاحصاء لا يتعد كونه مديرية عامة
تعاني من الضعف ونقص التسهيلات الكثير ، بعكس الحال في اغلب دول العالم
وخاصة الجمهورية العربية المتحدة التي اعطت جهاز الاحصاء مكانة عالية
والحقته برئاسة جمهورية مباشرة .

وبسبب ضعف جهاز الاحصاء في العراق وقلة البيانات الاحصائية فيه ،
فان جميع الخطط الاقتصادية التي رسمت (عدا الخطة الخمسية الاخيرة نسبيا)
لم تستند على البيانات الاحصائية الضرورية لرسم الخطة كارقام الدخل القومي
وجداول المستخدم المنتج (Input-Output) وتكوين رأس المال وحجم
القوى العاملة وما شابه ذلك .

٦ - ضعف الاجهزة الادارية الحكومية وقلة كفاءتها :

ان الدور الذي تلعبه الاجهزة الادارية ونوعية الخدمات التي يفترض ان

(٢) الدكتور طاهر كنعان مرفوعة الى رئيس الوزراء رئيس مجلس التخطيط
عن مقترحاته لاعادة تنظيم اجهزة التخطيط في العراق . نيسان/ ١٩٦٨ .

تقدمها لا يحتاج الى توكيد . اذ ان مستوى الكفاءة الادارية في اجهزة الدولة هو الذي يؤثر في ، وبالتالي يحدد ، مستوى التخطيط ومدى نجاح الخطة .

وعلى الرغم من تدخل الحكومة المباشر في رسم السياسة الاقتصادية للبلد وسيطرتها على جوانب كثيرة من الاقتصاد القومي ، فانها لم تستطع تهيئة الكادر الاداري الكفوء لادارة اجهزة الدولة بشكل انتاجي مشر . علما بان تهيئة مثل هذا الكادر لا يأتي عن طريق زيادة « عدد » الموظفين والمستخدمين بل « يرفع » كفاءتهم الانتاجية وتخليص الاعمال الحكومية من الازدواجية والمركزية في اتخاذ القرارات .

ان الحكومات المتعاقبة في العراق - خاصة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ - لم تعط هذه الناحية اي اهتمام بل يمكن القول بان اهتمامها اتجه اتجاهها سلبا فوضعت غير المختصين في كثير من الوظائف التي تتطلب الخبرة والاختصاص . وبذلك اضاعوا الفرصة على نفسها وعلى المختصين . اضافة الى ان التقلبات السياسية العنيفة التي رافقت الثورة حتى هذا اليوم اثرت تأثيرا مباشرا في بعثرة الجهود الفنية والعلمية .

٧ - انعدام الانسجام بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية للدولة :

ان من الاسباب المهمة التي تؤدي الى تعثر الخطة الاقتصادية في مراحل تنفيذها وفي عدم بلوغ اهدافها هو انعدام الانسجام والتناسق بين سياسة الدولة المالية وسياستها الاستثمارية . فبدلا من ان تكون الميزانية العامة للدولة (الميزانية الاعتيادية) جزءا من الخطة ، اصبحت الاخيرة بشكل مباشر او غير مباشر ، تابعا للاولى ومتأثرة بها .

لقد ذكرنا سابقا بان الحكومة كانت قد خصصت جميع عوائد النفط للميزانية الاستثمارية ، الا انه في عام ١٩٥٢ تم تخفيض هذه النسبة الى ٧٠٪ . ومنذ عام ١٩٥٩ حتى الوقت الحاضر اصبحت نسبة العوائد المخصصة للبرامج الاستثمارية ٥٠٪ . حيث يحول النصف الآخر الى الميزانية الاعتيادية التي تمثل الاتفاق الاستهلاكي الجاري للحكومة (Current Expenditure) .

ولو نظرنا الى الجدول رقم (٧) لتبين لنا بان نمو الاستهلاك الحكومي المتمثل بنفقات الميزانية الاعتيادية قد بلغ نسبة اعلى من نمو الدخل القومي .

فبعد ان كانت نفقات الميزانية الاعتيادية لا تتجاوز ٥٠٢ مليون دينار سنة ١٩٥٣ اصبحت ما يقارب (١٨٧) مليون عام ١٩٦٥ اي بزيادة قدرها (٢٧٢٪) .
 في حين لم تبلغ نسبة الزيادة في الدخل القومي سوى (١٥٩٢٪) سنة ١٩٦٥ قياسا بسنة ١٩٥٣ .

ان نمو النفقات الاستهلاكية الحكومية بسرعة اكبر من سرعة نمو الدخل القومي امر لا يبرره واقع العراق وظروفه كبلد متخلف ، خاصة وان هذه الزيادة المضطردة في النفقات لم تسايرها زيادة مماثلة في الخدمات الحكومية .
 ان التحليل الاحصائي لنفقات الميزانية الاعتيادية منذ عام ١٩٥٣ حتى نهاية سنة ١٩٦٥ المالية يبين لنا بان الاتجاه العام في النفقات الاستهلاكية للحكومة هو : -

$$\text{ص} = ١٠٤٢٤ + ١١٢٦ \text{ س} \quad \text{.....} (٢٣)$$

ص = نفقات الميزانية الاعتيادية بملايين الدنانير .

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

واستنادا الى هذه المعادلة فانه يمكن ان تتنبأ بما ستكون عليه نفقات الميزانية الاعتيادية سنة ١٩٧٠ و سنة ١٩٧٥ حيث ستبلغ هذه النفقات (٢٣٢) و (٢٩٠) مليون ديناراً على التوالي . واذا اعتبرنا بان الدخل القومي (National Income) تمثله معادلة خط اتجاهه العام : -

$$\text{ص} = ٤١١ + ٣١٥ \text{ س} \quad \text{.....} (٢٤)$$

حيث ص = الدخل القومي بملايين الدنانير .

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

فان نفقات الدولة الاستهلاكية في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ستشكل ٣٠٪ و ٣١٪ من الدخل القومي الذي سيبلغ في هاتين السنتين (٧٦٨ و ٩٢٥) مليون ديناراً استنادا الى المعادلة (٢٤) ، في حين ستبلغ نفقات الدولة الاستثمارية في تلك السنتين (٩٢٢) و (١١٣٢) مليون ديناراً (٣) ، وهي لا تشكل سوى ١٢٪ و ١٢٫٣٪ من الدخل القومي في سنة ١٩٧٠ و ١٩٧٥ على التوالي .

ان الجدول السابع يبين لنا ايضا بان نمو الضرائب المباشرة وغير

المباشرة^(٤) كمصدر من مصادر تمويل الميزانية الاعتيادية ، لم يواكب نمو الدخل القومي ، اذ لم ترتفع الضرائب في سنة ١٩٦٥ الا بنسبة ١٣٢٣٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٣ ، اي بعجز قدره حوالي ٢٧٪ من نمو الدخل القومي . وفي حالة بقاء الاتجاه العام في ايرادات الدولة من الضرائب على ما هو عليه الآن والمتمثل بالمعادلة رقم (٢٥) :-

$$\text{ص} = ٤٠٠٥ + ٢٦٦ \text{ س} \quad (٢٥) \quad \text{.....}$$

ص = الضرائب المباشرة وغير المباشرة (عدا النفط) بملايين
الدنانير .

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) .

فان ما سيدخل خزينة الدولة من هذه الضرائب في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ سيكون ٦٩١ و ٨٢١ مليون دينار على التوالي ، اي حوالي ٣٠٪ و ٢٨٪ من مجموع نفقات الميزانية الاعتيادية في تلكما السنتين .

ومما يزيد في خطورة الامر هو ان التوسع في الاتفاقيات الاستهلاكية الحكومي سيعتمد بالدرجة الاولى على مصادر التمويل هي غير المصدر الضريبي وبالتالي على ايرادات الدولة من عوائد النفط . اي ان هذا التوسع سيكون حتما على حساب النفقات الاستثمارية للدولة . ومما يؤيد قولنا هذا هو بقاء المعدل السنوي للمصروفات الاستثمارية على مستواه منذ عام ١٩٥٥ (اي انخفاض نسبتها من الدخل القومي كما يتبين ذلك من الجدول رقم ٥) .

وتجدر الاشارة هنا ان اي انخفاض في معدل الاستثمار الحكومي سيسبب حتما انخفاض معدل النمو العام في الاقتصاد القومي ، الا اذا عوض هذا الانخفاض بزيادة في استثمارات القطاع الخاص قد اتجه في استثماراته منذ سنة ١٩٥٨ الى الابنية (واغلبها دور سكن) دون المكائن والمعدات الاتحاجية ، كما يوضحه لنا الجدول رقم (٨) .

اننا نعتقد بان مصلحة العراق تحتم توجيه اكبر قسط ممكن من عوائد

(٣) احتسبت النفقات الاستثمارية بموجب المعادلة رقم (٢) اعلاه .

(٤) استثناء الضريبة المباشرة على ايرادات شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق والتي تمثل حصة الحكومة العراقية من عوائد النفط .

النفط الى الاستثمار بدلا من الاستهلاك وذلك للسيطرة على الاتفاقيات الاستهلاكية الحكومي المتزايد ولجعله متمشيا في نموه مع معدل نمو الدخل القومي ان لم يكن اقل منه . وان المصلحة تقضي ايضا رسم سياسات تخطيطية علمية مبنية على اساس متينة يكون الغرض منها توفير اوسع مجالات العمل للداخلين سوق العمل من العراقيين ، وان تنفذ مشاريع الخطة في مواعيدها المقررة حتى يتمكن العراق بناء اقتصاد متين يصمد امام الهزات وفي الازمات ويقلل من اعتماده على النفط كمصدر للموارد المالية .

ان هذا يحتم على الحكومة ان تسارع من الآن بتقوية الاجهزة التي تدر على الدولة ايرادات دورية ، وخاصة الجهاز الضريبي حتى تتمكن من الحصول على نسب ثابتة من الدخل القومي كضرائب يدفعها الافراد . علما بان ثبات نسبة الضريبة من الدخل القومي سيعني زيادة ما تحصل عليه الدولة سنويا من هذا المصدر ، ولكنه لا يعني اطلاقا رفع معدلات التكاليف الضريبي .

ان اهمية الضرائب كمورد مالي ستظهر في الظروف الطارئة ويبعد الدولة عن ارتجال الضرائب لتأمين المورد لها وهذا ما حصل فعلا بعد وقف ضخ النفط العراقي قبل وبعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ حيث لجأت الحكومة الى فرض ضرائب لم يتسم بعضها بعدالة التوزيع .

« سابعاً »

التوصيات

لقد استعرضنا في الصفحات القليلة السابقة بعض النقاط المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق وما رافقها من عثرات ومشاكل ادت الى رسم خطط اتسمت اما بالطموح او بنقص في الدراسات الاولية التي يجب ان تسبق عادة كل خطة وكل عملية تخطيط ، وبذلك اتت ثمار معظم تلك الخطط غير ناضجة .

وبما ان مدة الخطة الحالية قد اشرفت على الانتهاء وبغية جعل الخطة المقبلة خطة عامية مدروسة ، ولبناء اساس متين لعمليات التخطيط في المستقبل ، فانه يترتب على الحكومة اعادة النظر في اجهزة التخطيط الحالية وتفادي نقاط الضعف فيها على ضوء المقترحات التالية :

١ - توحيد جميع اجهزة التخطيط القائمة حالياً في العراق بمجلس اعلى للتخطيط القومي ، يتضمن عددا من الوزراء بحكم مناصبهم وعددا آخر من المختصين في الشؤون الاقتصادية والمالية والتربوية والزراعية والصناعية والنقل والمواصلات والمباني والاسكان يشكلون هيئة التخطيط الفنية على ان تكون درجة كل منهم درجة خاصة .

٢ - يكون وزير التخطيط رئيساً لها ومسؤولاً عن جميع الدوائر امام رئيس المجلس .

٣ - يقوم كل عضو من اعضاء المجلس المختصين بالاشراف على دائرة من دوائر المجلس ويكون هذا العضو مسؤولاً عن تلك الدائرة امام رئيس المجلس ورئيس الهيئة .

٤ - ولكي تكون عملية التخطيط مشرطة وفعالة لا بد من ان يكون التخطيط مركزياً والتنفيذ لا مركزياً ، شريطة ابقاء سلطة متابعة وملاحقة مراحل التنفيذ بيد الهيئة المركزية للتخطيط . كما يجب ان تلتزم عملية التخطيط بمبدأ الشمول لجميع قطاعات الاقتصاد القومي .

وبعبارة اخرى ، فان الخطة يجب ان تجمل من التخطيط عملية

مستمرة لتنمية الموارد والطاقات البشرية الاقتصادية والاجتماعية وان تدرس التغيرات التي تطرأ على حجم القوى العاملة في البلد .

٥ - ولأجل تسيق الجهود وتكاملها فانه ينبغي ان يقوم جهاز التخطيط بوضع الاطار العام لسياسة التنمية القومية ومعدلات النمو التي يهدف الوصول اليها خلال مدة الخطة ثم يقوم بتبليغ الجهات المختصة بالمبادئ والاسس العامة للخطة لتقوم الاخيرة بتقديم مقترحاتها الى جهاز التخطيط عن مشاريعها ضمن الاطار العام لهذه المبادئ . وبعدها تتولى الدوائر الفنية في جهاز التخطيط ، كل دائرة حسب اختصاصاتها بوضع التفاصيل القطاعية اللازمة للخطة في ضوء الاهداف التي رسمها المجلس والمقترحات المقدمة من قبل الجهات المختصة .

٦ - ومن الجدير بالذكر بان جهاز التخطيط لا يمكن له ان يرسم خطة تنمية قومية ناجحة الا اذا كانت له سلطات كافية تمكنه من تحديد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية والتربوية بما في ذلك النظر في مشروعات القوانين والانظمة ذات المسلس بالخطة او متابعتها او تنفيذها ، فمثلا قد يؤدي رفع سعر الفائدة المصرفية او خفضها ، او فرض ضريبة معينة على الاستيرادات والصادرات الى اختلال التوازن في حجم الادخارات الاهلية او القوة الشرائية للأفراد ، مما قد يؤثر على تمويل مشاريع الخطة او على الطلب او العرض لانتاج بعض مشاريع الخطة وطبيعي ان هذا الاختلال سيؤثر على معدل النمو المرسوم في الخطة .

٧ - ومن العوامل المهمة في نجاح عملية التخطيط فأنا نوصي توصية قد تبدو طموحة في بادىء الامر الا انها توصية جذرية تسجم والمفهوم الاشتراكي للتخطيط . ان هذه التوصية هي ضرورة اعطاء جهاز التخطيط سلطة وضع مشروعات الميزانية العامة للدولة والميزانيات الاخرى للدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والمصالح الحكومية على المستوى المركزي والمحلي والبلدي باعتبار هذه الميزانيات اجزاء من الخطة السنوية .

وتجدر الاشارة هنا بان هذه السلطة لا تعني فرض الوصاية على تلك

الدوائر والمؤسسات بل كل ما تعنيه هو ان التخطيط يجب ان يشمل جوانب الاستهلاك مثل شموله جوانب الاستثمار ، بل ان فرض الضوابط على الاتفاق العام والخاص هي اول متطلبات عملية التخطيط السليم .

ولقد بينت سابقا بان من اسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق هو انعدام الرقابة والضبط على الاتفاق الاستهلاكي الحكومي مما ادى الى ارتفاع معدل نموه بنسبة اعلى من معدل نمو الدخل القومي .



جدول رقم (١)
التخصيمات القطاعية في الخطط الاقتصادية المختلفة في العراق من ١٩٥١-١٩٧٠
(ملايين الدينري)

الخطة السادسة ١٩٦٩-١٩٦٥	١٩٦٦-١٩٦١		الخطة الرابعة (الوقت) ٦٠/٦٣-٦٠/٥٩		الخطة الثالثة ١٩٦١-١٩٥٦		الخطة الثانية ١٩٥٩-١٩٥٥		الخطة الاولى ١٩٥٦-١٩٥١		القطاع	
	دينار	%	دينار	%	دينار	%	دينار	%	دينار	%		
٢٧٠١	١٧٢٠٦	٢٠.٣	١١٢٣٠	١٤.٨	٤٧٧٩	٣٢.٨	١٥٣.٨	٣٧.٨	١٠.٨	٥٠.٢	٧٦.٤	١ - الزراعة ، الري ، البترول ، واستصلاح الاراضي .
٢٩٠٢	١٨٧٠٢	٣٠.٠	١٦٦.٨	١٥.٠	٤٨.٧	١٤.٣	٦٧.١	١٥.٣	٤٣.٦	٢٠.٤	٣١.٠	٢ - الصناعة ، التعدين ، وتوليد الطاقة .
١٧٠٢	١١٠.١	٢٤.٥	١٣٦.٤	٣١.١	١٠٠.٨	٢٦.٣	١٢٤.٤	٢٦.٠	٧٤.٢	١٧.٦	٢٦.٨	٣ - النقل والمواصلات والتخزين .
٢١.٥	١٦٩.٨	٢٥.٢	١٤٠.١	٣٩.١	١٢٧.٠	٢٦.٦	١٢٣.١	٢٠.٩	٥٩.٨	١١.٨	١٨.٠	٤ - المباني والاسكان .
١٠٠.٠	٦٤٠.٧	١٠٠.٠	٥٥٦.٣	١٠٠.٠	٣٢٤.٤	١٠٠.٠	٤٦٨.٤	١٠٠.٠	٢٨٥.٦	١٠٠.٠	١٥٢.٢	المجموع العام

الارادات السنوية للاستثمار السنوية للفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦

(بملايين الديناري)

السنة	نسبة الزيادة السنوية عن السابقة	مجموع الارادات سنة ١٩٥١	مجموع الارادات	ارادات متفرقة	من القروض الاجنبية	من الارباح الصافية للمصالح الحكومية	من ضريبة الدخل على شركات النفط	السنة
١٩٥٨	١٠٠	١٠٠	٧٥٥	٠٠٤	٠٨	—	٦٧	١٩٥١
١٣٤٤	—	٣٢٠٠	٢٤٠	٠٠	١١	—	٢٢٩	١٩٥٢
٥٨٠	٣٢٠ +	٤٦٩٣	٣٥٢	٠٢	٠٢	—	٣٤٨	١٩٥٣
٦٧١	٤٦٧	٥٤٢٧	٤٠٢	٠٦	٠٦	—	٤٠٠	١٩٥٤
١٠٠٠	١٥٦	٨٠٩٣	٦٠٧	١٦	٠٤	—	٥٩١	١٩٥٥
٨٤٣٢	٤٩١	٦٨١٣	١٥١	٢٩	—	—	٤٨٢	١٩٥٦
١٠٥١	١٥٨ -	٤٧٨٧	٣٥٩	١٧	—	—	٣٤٢	١٩٥٧
٧١٨	٢٩٧ -	٨٠٩٣	٦١٧	٠٩	—	—	٦٠٨	١٩٥٨
٧٨٤	٦٩١	٥٨١٣	٤٣٦	٠٣	—	—	٤٣٣	١٩٥٩
١٠٩٩	٢٨٢ -	٦٣٤٧	٤٧٦	٠٦	—	—	٤٧٥	١٩٦٠
١١٥٣	٩٢	٨٨٩٣	٦١٧	٠٦	٧٦	٠٩	٥٨١	١٩٦١
١١١٤	٤٠٦	٩٣٣٣	٧٠٠	١٦	١١٣	٦١	٥٠٥	١٩٦٣
١٢٦٠	٤٩	٩٠١٢	١٧٦	—	٨٢	٣٢	٥٧٢	١٩٦٣
١٢٠٠	١٣٢	١٠٢٠	٧٦٥	٤٢	٨٦	٢٧	٦٤٨	١٩٦٤
١٠٧١	٤٦ -	٩٧٣٣	٧٣٠	٠٦	٣٠	١٧	٦٧٧	١٩٦٤
	١١٠ -	٨٦٦٧	٦٩٠	٠٦	٥٦	٠٧	٦١٢	١٩٦٦
			٨٣٠٨	١٠٥٤	٤٧٤٤	١٥٩	٧٥٧٠	المجموع العام

جدول رقم (٣)

خلاصة التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية
لمناهج الاستثمار في العراق ، ١٩٥١ - ١٩٦٦
(ملايين الدينير)

السنة	التخصيص السنوي	المصروف السنوي	نسبة المصروف من التخصيص %
١٩٥١	٩٣	٣١	٪ ٣٣
١٩٥٢	٢٠٥	٧٥	٪ ٣٧
١٩٥٤	٢٨٤	١٢٠	٪ ٤٢
١٩٥٥	٣١٥	٢٠٥	٪ ٦٥
١٩٥٦	٤٦٦	٣١٢	٪ ٦٧
١٩٥٧	٨١٩	٤٢٤	٪ ٥٢
١٩٥٨	١٠٠٨	٥٦٨	٪ ٥٦
١٩٥٩	٩٩٥	٥١٦	٪ ٥٢
١٩٦٠	٣٨٦	٤٩٦	٪ ٥٩
١٩٦١	٢٣٤٧	٤٧٥	٪ ٢٠
١٩٦٢	٩٨٤	٦٦٧	٪ ٦٨
١٩٦٣	١٠٨١	٥٨٨	٪ ٥٤
١٩٦٤	١١٧٧	٥٣٥	٪ ٤٥
١٩٦٥	١٣٥٤	٧٢٧	٪ ٥٤
١٩٦٦	١٢٥٣	٥٥١	٪ ٤٤
المجموع العام	١٣٩٨	٧٢٩	٪ ٥٢
المجموع من ٩٥٨-٩٥١	١٤٦١٥	٧٠١٩	٤٩٢
٩٥٨-٩٥١	٤١٨٥	٢٢٥١	٪ ٥٤
٩٦٦-٩٥٩	١٠٤٣٠	٤٧٦٨	٪ ٤٦

جدول رقم (٤)

خلاصة التخصيمات السنوية والمصرفات الفعلية لمناهج الاستثمار في العراق حسب القطاعات المختلفة للفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦

(بملايين الديناري)

	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١		
																	الزراعة ، الري ، البزل ، واستصلاح الاراضي	
	٢١٤	٣٤٢٠	٣٧١	٢٤٧	٢٢٨	٢٠٢	١٥٦	٢٩٦	٣٢١	٢٩٥	٢٦٦	١٧٠	١٤١	١٦٣	١٥٠	١٠٦	٤٧	١ - التخصيص السنوي
	٨٧	١٣٩٤	٨٢	٦٧	٤٥	٦٣	١١٩	١٠٨	١٠٩	١٣٥	١٤٢	١٣٦	٩٨	٦٢	٢٨	١١	١١	٢ - المصروف الفعلي
	٤٢٣	٦٧٦٦	٢٣١	٢٧١	٢٠٠	٣١٢	٧٦٣	٣٦٥	٤٧٢	٤٥٨	٥٣٤	٥٠٤	٩١٥	٦٠١	٤١٣	٢٦٤	٢٣٤	٣ - نسبة ٢ : ١
																		الصناعة ، التعدين ، وتوليد الطاقة
	١٧٨	٢٨٥٢	٤٠٥	٤٣٠	٣٩٦	٢٤٧	١٢٥	٢١٣	٩٤	١١٠	١٦٠	١٧٠	٤١	٦٠	٥٠	٣٠	—	١ - التخصيص السنوي
	٧٦	١٢٠٩	٢٢٩	١٦٥	٩٥	١٠٣	٧٢	٥٧	٤٩	١١٩	٨٦	٥٠	٢٩	٢٠	٠	—	—	٢ - المصروف الفعلي
	٣٩٦	٦٣٣٠	٥٦٥	٣٨٤	٢٤٠	٤١٧	٥٧٦	٢٦٨	٥٢١	١٠٨٢	٥٣٨	٧٠٧	٣٣٣	١٠٠	—	—	—	٣ - نسبة ٢ : ١
																		النقل ، المواصلات ، والتخزين
	٢٢٣	٣٥٧٤	٢٧٥	٢٧٩	٢٩٨	٣٢٤	٢٥٥	٥٧١	٢١٣	٣٢١	٢٩٣	١٧٧	١٤١	٥٣	٤٧	٣٨	٢١	١ - التخصيص السنوي
	١٠٧	١٧١٠	١٤٥	١٢٤	١٨٩	١٨٣	١٤٢	٨١	١٣٧	٩٦	١٤٢	١١١	٩٩	٤٩٩	٢٢	٢٣	٠٩	٢ - المصروف الفعلي
	٥٤١	٨٦٥٢	٥٢٧	٦٧٧	٦١٤	٤٨٨	٥٥٧	١٤٢	٦٤٤	٢٩٩	٤٨٥	٦٢٧	٧٠٢	٩٢٥	٤٦٨	٦٠٥	٤٢٩	٣ - نسبة ٢ : ١
																		المباني والاسكان
	٢٩٨	٤٧٦٩	٣٤٧	٤١٣	٣٩٨	٣٠٨	٤٤٨	١٢٦٧	٢٩٨	٢٦٩	٢٨٩	٢٠٢	١٤٣	٣٩	٣٧	٣١	٢٥	١ - التخصيص السنوي
	١٦٩	٢٧٠٦	٢٧٣	٢٣٧	٢٠٦	٢١٢	٢٦٤	٣٣٤	٢٢٩	٢٠١	١٦٦	١٩٨	١٢٧	٥٥	٣٨	٢٤	١١	٢ - المصروف الفعلي
	٦٧٣	١٠٧٦١	٧٨٧	٧٦٩	٨٣١	٨٥٧	٧٤٦	٨٨١	٦٧٤	٦١٧	٦٨٥	٦٢٩	٣٨٥	٩٧٤	٨٣٨	٧٧٤	٤٤٠	٣ - نسبة ٢ : ١
	٩١٣	١٤٦١٥	١٣٩٨	١٣٥٤	١١٧٧	١٠٨١	٩٨٤	٢٣٤٧	٨٣٦	٩٩٥	١٠٠٨	٨١٩	٤٦٦	٣١٥	٢٨٤	٢٠٥	٩٣	المجموع العام للتخصيمات
	٤٣٩	٧٠١٩	٧٢٩	٧٢٧	٥٣٥	٥٨٨	٦٦٧	٤٧٥	٤٩٦	٥١٦	٥٦٨	٤٢٤	٢١٢	٢٠٥	١٢٠	٧٥	٣١	المجموع العام للمصروف الفعلي
	٥٠٠	٨٠٠٠	%٥٢	%٤٤	%٥٤	%٤٥	%٦٨	%٢٠	%٥٩	%٥٢	%٥٦	%٥٢	%٦٧	%٦٥	%٤٢	%٣٧	%٣٣	نسبة المصروف الى التخصيص

جدول رقم (٥)

الاستثمارات الحكومية (نفقات الخطة) ونسبتها من الدخل القومي العراقي خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٥ (بالاسعار الجارية)

السنة	المصرف الفعلي (ملايين الدينائر)	١٩٥١	نسبة الزيادة عن السنة السابقة	١٩٥٨
١٩٥١	٣١	١٠٠	—	٦٠
١٩٥٢	٧٥	٢٤١٫٩	١٤١٫٩	١٤٫٥
١٩٥٣	١٢٠	٣٨٧٫١	٦٠٫٠	٢٣٫٣
١٩٥٤	٢٠٥	٦٦١٫٣	٧٠٫٨	٣٩٫٧
١٩٥٥	٣١٢	١٠٠٦٫٥	٥٢٫٢	٦٠٫٥
١٩٥٦	٤٢٤	١٣٦٧٫٧	٣٥٫٩	٨٢٫٢
١٩٥٧	٥٦٨	١٨٣٢٫٣	٣٤٫٠	١١٠٫١
١٩٥٨	٥١٦	١٦٦٤٫٥	٩٢ -	١٠٠
١٩٥٩	٤٩٦	١٦٠٠٫٠	٣٩ -	٩٦٫١
١٩٦٠	٤٧٥	١٥٣٢٫٣	٤٢ -	٩٢٫١
١٩٦١	٦٦٧	٢١٥١٫٦	٤٠٫٤	١٢٩٫٣
١٩٦٢	٥٨٨	١٨٩٦٫٨	١١٫٨ -	١١٤٫٠
١٩٦٣	٥٣٥	١٧٢٥٫٨	٩٠ -	١٠٣٫٧
١٩٦٤	٧٢٧	٢٣٤٥٫٢	٣٥٫٩	١٤٠٫٩
١٩٦٥	٥٥١	١٧٧٧٫٤	٢٤٫٢ -	١٠٦٫٨
١٩٦٦	٧٢٩	٢٣٥١٫٦	٣٢٫٣	١٤١٫٣

جدول رقم (٦)

خلاصة

المصروفات الفعلية على مشاريع الخطة خلال الفترة

١٩٥١ - ١٩٦٦

النسبة المئوية %	مصروفات الخطة (مليون دينار)	الدخل القومي (مليون دينار)	السنة
٥	١٢٠	٢٤٤٠	١٩٥٣
٧	٢٠٥	٢٨٤٠	١٩٥٤
١١	٣١٢	٢٨٩٣	١٩٥٥
١٣	٤٢٤	٣٣٤٨	١٩٥٦
١٦	٥٦٨	٣٥٢٧	١٩٥٧
١٤	٥١٦	٣٧٤٠	١٩٥٨
١٣	٤٩٦	٣٩١٦	١٩٥٩
١١	٤٧٥	٤٣٧١	١٩٦٠
١٤	٦٦٧	٤٨٤٢	١٩٦١
١١	٥٨٨	٥٢٦٥	١٩٦٢
١٠	٥٣٥	٥٢٥٣	١٩٦٣
١٢	٧٢٧	٥٩٥٨	١٩٦٤
٩	٥٥١	٦٣٢٤	١٩٦٥

الدخل القومي ونفقات الميزانية الاعتيادية والضرائب المباشرة وغير المباشرة ومؤشرات نموها للفترة

١٩٥٣ - ١٩٦٥

نسبة الضرائب من الميزانية الاعتيادية	نسبة نفقات الميزانية من الدخل القومي	مؤشر نمو الضرائب المباشرة وغير المباشرة		مؤشر نمو نفقات الميزانية الاعتيادية		مؤشر نمو الدخل القومي		السنة
		المؤشر	مليون دينار	المؤشر	مليون دينار	المؤشر	مليون دينار	
٥١٢	٢٠٦	١٠٠	٢٥٧	١٠٠	٥٠٢	١٠٠	٤٨٤٢	١٩٥٣
٥٣٥	١٩٠	١١٢	٢٨٨	١٠٧	٥٣٨	١١٦	٥٢٦٥	١٩٥٤
٥٧٣	١٩١	١٢٣	٣١٧	١١٠	٥٥٣	١١٨	٥٢٥٣	١٩٥٥
٤٦٤	٢١٠	١٢٦	٣٢٦	١٤٠	٧٠٣	١٣٧	٥٩٥٨	١٩٥٦
٥٠١	٢١٠	١٤٤	٣٧٠	١٤٧	٧٣٨	١٤٤	٦٣٢٤	١٩٥٧
٤٥٧	٢١٢	١٤٠	٣٦٢	١٥٧	٧٩٢	١٥٣	٢٤٤٠	١٩٥٨
٢٥٣	٢٥٦	١٣٧	٢٥٤	١٩٩	١٠٠	١١٩	٢٨٤٠	١٩٥٩
٣٧٥	٢٦٢	١٦٦	٤٢٩	٢٢٧	١١٤	١٧٩	٢٨٩٣	١٩٦٠
٣٩٠	٢٤٦	١٨٠	٤٦٤	٢٣٧	١١٩	١٩٨	٣٣٤٨	١٩٦١
٣٦٢	٢٤٤	١٨٠	٤٦٥	٢٥٥	١٢٨	٢١٥	٣٥٢٧	١٩٦٢
٣١٨	٢٨٤	١٨٤	٤٧٤	٢٩٦	١٤٩	٢١٥	٣٧٤٠	١٩٦٣
٣١٦	٢٩٧	٢١٨	٥٦١	٣٥٢	١٧٧	٢٤٤	٣٩١٦	١٩٦٤
٣٢٠	٢٩٥	٢٣٢	٥٩٧	٣٧١	١٨٦	٢٥٩	١٧٩١	١٩٦٥

المصادر :

- ١ - ارقام الدخل القومي المستقاة من الدكتور خير الدين حسيب : الدخل القومي في العراق للفترة ٦٢ و ١٩٦٣ ، تقرير مطبوع بالرونيو (البنك المركزي العراقي) : وراسبوترام : الدخل القومي في العراق ٦٢ - ٦٥ ، تقرير صادر من وزارة التخطيط ومطبوع بالرونيو ، اما السنة ١٩٦٦ فهي ارقام اولية صادرة عن البنك المركزي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٦ .
- ٢ - نفقات الدولة والضرائب مستقاة من الميزانيات الاعتيادية للدولة الصادرة عن وزارة المالية مديريةة المحاسبات العامة .

جدول رقم (٨)
 إجمالي الاستثمارات الثابتة في القطاع الخاص (بما شركات النفط) للفترة ١٩٥٧-١٩٦٢ (بملايين الدنانير)
 بالاسعار الجارية

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧		
٢٩١	٣١٠	٢٥٤	٢٧٠	٢٠٥	٢٢٩	١	الابنية
٠٧	٠٧	٠٦	٠١	٠٦	٠٤	٢	الانشاءات الاخرى
١٨٨٨	١٤١	١٢٣	٦٣	٩٧	١٤١	٣	والكائن والمعدات وسائل النقل
٧٨٨	٩٦	٧٣	٣٠	٥٢	٥٣	٥	المجموع العام
٥٦٤	٥٥٤	٤٥٦	٣٦٤	٣٦٠	٤٢٧		
٥١٠	٥٥٩٦	٥٥٧٠	٧٤١٨	٥٦٩٤	٥٣٦٣		نسبة (١) الى (٥) %
١٢٤	١٣٦	١٣٢	٠٢٧	١٦٧	٠٩٤		نسبة (٢) الى (٥) %
٣٣٣٣	٢٥٤٥	٢٦٩٧	١٧٣١	٢٦٩٤	٣٣٠٢		نسبة (٣) الى (٥) %
١٣٨٣	١٧٣٣	١٦٠١	٨٢٤	١٤٤٥	١٢٤١		نسبة (٤) الى (٥) %
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠		

اجالي الانتاج المحلي واجالي الانتاج القومي باسعار الكلفة

الجارية ، ١٩٥٣ - ١٩٦٣ (بملايين الدينار)

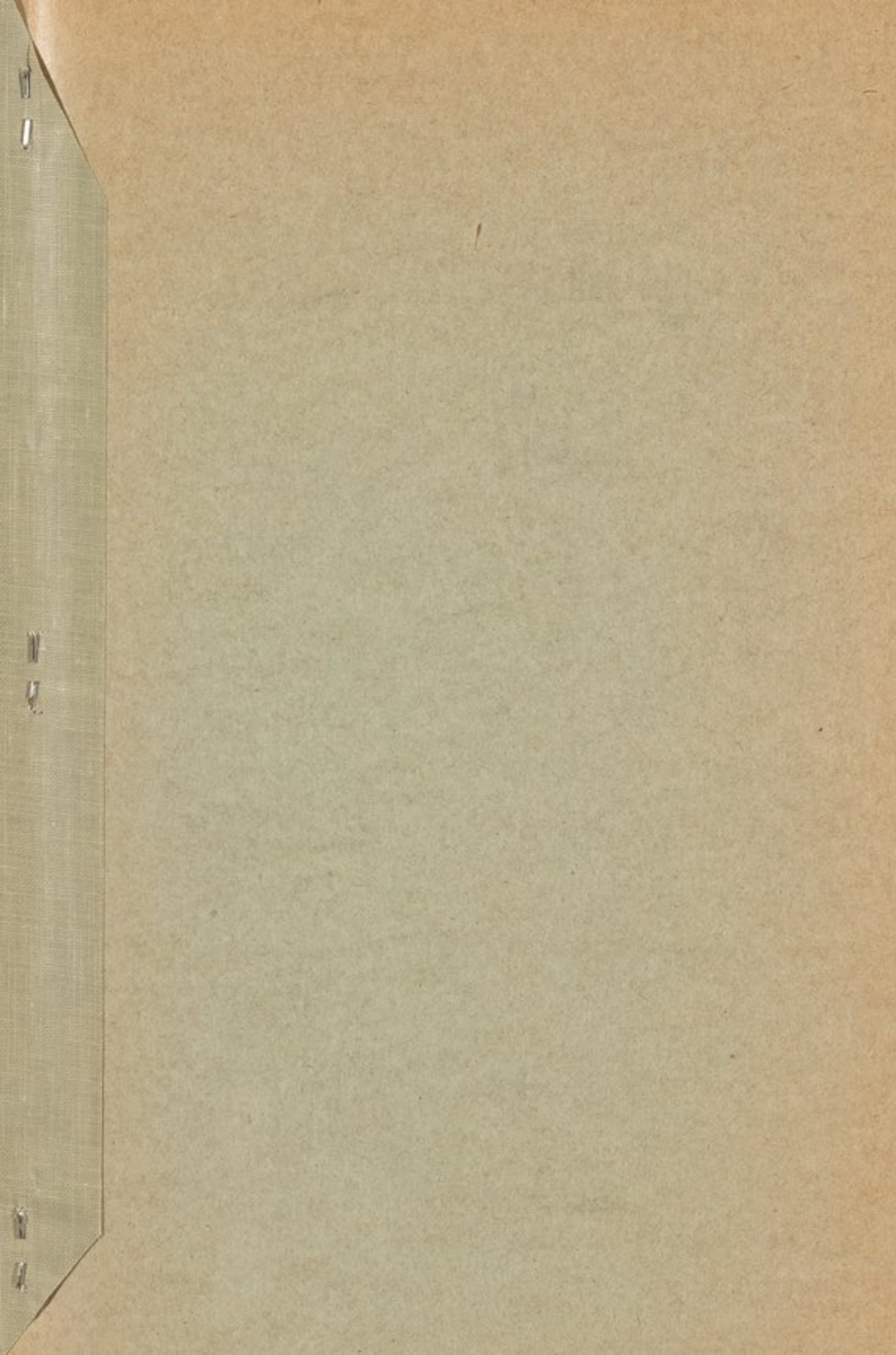
١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	
١٠٧٦٢	١٤٠٣٨	١١٦٩٨	٩٧٨٤	٨٢٠١	٩٢٧٦	١١١٥٧	٨٩٢٣	٦٥٣٣	٨٤٧٢	٧١٥٠	١ - الزراعة والغابات وصيد الاسماك
٢٣٨٨٤	٢١٠٢٣	٢٠٩٠٣	٢٠٨٠٧	١٩٠٠٠	١٧٥٤٣	١١٣١٠	١٥٢٤٥	١٦١١٦	١٤٩٥٣	١٢٨٩١	٢ - التعدين والقلع
١٨٤	١٨٦	٢١٥	١٦٨	١٨١	١٨٥	١٧٤	١٦٤	١٥٦	٠٩٣	٠٨٩	أ - استخراج النفط الخام
٢٤٠٦٨	٢١٢٠٩	٢١١١٨	٢٠٩٧٥	١٩١٨١	١٧٧٢٨	١١٤٨٤	١٥٤٠٩	١٦٢٧٢	١٥٠٤٦	١٢٩٨٠	ب - التعدين والقلع الاخرى
											المجموع ٢
٩٩٢	٩٦٧	٩٣٩	٧٧٩	٦٤٥	٥٧٤	٤٩٩	٤١٩	٣٤٥	٢٤٦	١٩١	٣ - الصناعات التحويلية
٥٣٣٠	٥٥٤١	٥٠١٢	٤٦٦١	٣٨٣٨	٣١٠٥	٣٠٢٦	٢٧٨٨	٢٣٤٧	١٩٤٢	١٧٨٣	أ - تصفية النفط
٦٣٢٢	٦٥٠٨	٥٩٥١	٤٥٤٠	٤٤٨٣	٣٦٧٩	٣٥٢٥	٣٢٠٧	٢٦٩٢	٢١٨٨	١٩٧٤	المجموع ٣
١٩٩٦	١٩٦٤	٣٣٨٨	٢٣٠٨	٢٨٧٣	٢٩٨٣	٢٧٦٨	٢٤٨٣	٢١٢٩	١٧٢١	١١٢٧	٤ - الانشاءات
٥٦٩	٥٥٤	٤٩٦	٣٦٢	٢٩٧	٢٧٨	٢٦٨	٢٥٣	٢١٧	١٧٨	١٤٦	٥ - الكهرباء والماء
٤٨٠٩	٤٧٠٢	٤٥٩٥	٣٩٧٢	٣٤٢٩	٣٠٦١	٢٩٩٢	٢٧٥٥	٢٤٥٦	٢٢٠٦	٢١٣٧	٦ - النقل والمواصلات والتخزين
٣٥٣٤	٣٨٥٦	٣٦٥٨	٣٢٥٥	٢٦٢٣	٢٧٥٢	٢٩٦٧	٢٦٩٠	٢١٤٨	٢٠٦٧	١٧٨٥	٧ - تجارة الجملة والمفرد
١٢٥٧	١١٣٨	١١٠٦	٨٦٩	٨٢٥	٧٤٥	٦٦٠	٦٢٨	٤٤٩	٣٦٣	٣٢٣	٨ - البنوك والتأمين والعقارات
١١٩٦	١٢٤٥	١٢١٣	١١٨٩	١١٥٨	١٢٥١	١٢٨٠	١٢٤٧	١٢٢٠	١١٩١	١١٦١	٩ - ملكية المساكن
٦٦٣٨	٥٩٧٦	٥١٤٦	٤٥٧١	٤٥٦٥	٣٧٥٧	٣٢٠٦	٢٨١٢	٢٤٣٤	٢٠٨٠	١٨٢٧	١٠ - الادارة العامة والدفاع
٤٩٢٠	٤٦٥٢	٤١٣٧	٣٨١١	٣٣٣٣	٢٩٦٥	٢٦٩٩	٢٤٨٣	٢١٢٦	١٩٢٥	١٦٨٣	١١ - الخدمات
٦٦٠٧١	٦٥٨٤٢	٥١٥٠٦	٥٦٥٣٦	٥٠٩٦٢	٤٨٤٧٠	٤٣٠٠٦	٤٢٨٩٠	٣٨٦٧٦	٣٧٤٣٧	٣٢٢٩٥	١٢ - صافي الانتاج المحلي (بسر الكلفة)
١٠٨١٢	٩٣٨٧	٩٤٢٠	٩٥٣٣	٨٥٧٣	٧٨٤٥	٤٦٤٠	٦٥٤٩	٧١٢٤	٦٧٦٦	٥٧٦٣	١٣ - ناقصا مدخولات من الخارج
٥٥٢٥٩	٥٦٤٥٥	٥٢٠٨٦	٤٧٠٠٣	٤٢٣٨٩	٤٠٦٢٥	٣٨٣٦٦	٣٦٣٤١	٣١٥٥٢	٣٠٦٧١	٢٦٥٣٢	١٤ - صافي الانتاج القومي (بسر الكلفة)
٣٧٢٢	٣٨٠٦	٣٦٦٢	٣٢٩٠	٣٢٢٧	٣٢٢١	٣٠٩٤	٢٨٦٥	٢٦٢٤	٢٢٦٩	٢١٣٧	
٥١٥٣٧	٥٢٦٤٩	٤٨٤٢٤	٤٣٧١٣	٣٩١٦٢	٣٧٤٠٤	٣٥٢٧٢	٣٣٤٧٦	٢٨٩٢٨	٢٨٤٠٢	٢٤٣٩٥	

نمو الانتاج القومي باسعار (سنة ١٩٥٦ الثابتة)

معدل النمو المركب ١٩٦٣/١٩٥٣	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	القطاع
٦ر٢ -	٥٣	١١١	٨٩	٦٩	٦٢	٩١	١٣٨	٩١	٦٧	١٤٥	١٠٠	١ - الزراعة والغابات وصيد الاسماك
١ر٦	١١٧	١٠٦	٩٣	٥٩	٢٨	٦٦	١٢٤	٩٣	٥٤	١٣٦	١٠٠	٢ - محاصيل حقلية
٢ر٥ -	٧٨	١٢٣	١٠٢	٧٠	٥٢	١٠٦	١١٩	٨٧	٩٥	١٢٥	١٠٠	ب - خضروات
٢ر١	١٢٣	١٦٨	١٤٧	١٢٤	١١٩	١٣٢	١٤٤	١٢٠	٩٩	١٢٣	١٠٠	ج - فواكه وتمور
٠ر٣	١٠٤	٩٧	١٢٦	١٢٤	١٣٤	١٣٢	١٢٣	١١٧	١١٠	١٠٦	١٠٠	د - منتوجات حيوانية
٧ر٣	٢٠٣	١٩٦	١٩٢	١٨٧	١٨٣	١٧٩	١٧٤	١٧٠	١١٤	١١١	١٠٠	هـ - غابات
٠ر٦	٩٤	١٣٢	١١٣	٨٩	٧٨	١٠٤	١٣٦	١٠٣	٨٠	١٣٣	١٠٠	و - صيد الاسماك
												المجموع (زراعة وغابات وصيد الاسماك)
٨ر٤	٢٢٣	٢٠١	١٩٣	١٨٧	١٦١	١٣٧	٨١	١١٨	١٢٦	١١٧	١٠٠	٢ - التعدين والقلع
٧ر٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٤٠	١٨٧	٢٠٢	٢٠٦	١٩٤	١٨٢	١٧٤	١٠٤	١٠٠	آ - استخراج النفط الخام
٨ر٤	٢٢٣	١٩٤	١٩٣	١٨٧	١٦١	١٣٨	٨١	١١٩	١٢٦	١١٧	١٠٠	ب - التعدين والقلع الاخرى
												المجموع (التعدين والقلع)
١٥ر٤	٤١٨	٤٠٨	٣٩٨	٣١٦	٢٥٩	٢١٧	١٧٦	١٥١	١٣٦	١٢٨	١٠٠	٣ - الصناعات التحويلية
١١٠	٢٨٣	٢٩٤	٢٦١	٢٤٧	٢٠٠	١٦٤	١٥٨	١٥٥	١٣١	١١٢	١٠٠	آ - تصفية النفط
١١٥	٢٩٦	٣٠٥	٢٧٤	٢٥٤	٢٠٥	١٦٩	١٥٩	١٥٤	١٣١	١١٤	١٠٠	ب - صناعات تحويلية اخرى
												المجموع (الصناعات التحويلية)
٠ر٤	١٢٧	١٢٥	١٥١	١٤٣	١٨٠	١٩٩	٢٠١	١٨٢	١٦٧	١٣٧	١٠٠	٤ - الانشاءات
١٦ر٧	٤٦٧	٤٥٨	٣٦٩	٣٢٦	٢٧٥	٢٥٢	٢٣٦	١٩٥	١٦٣	١٠٤	١٠٠	٥ - الكهرباء والماء
٦٠	١٧٩	١٨٨	١٨١	١٥٩	١٣١	١٢٥	١٢٦	١٢٣	١١٠	١٠٣	١٠٠	٦ - النقل والمواصلات والتخزين
٥٧	١٧٤	١٩٩	١٨٨	١٥٧	١٢٨	١٣٩	١٥١	١٤٠	١١٨	١٢٤	١٠٠	٧ - تجارة الجملة والمفرد
١١ر٣	٢٩٢	٢٩٥	٢٧٩	٢٥٨	٢٦٨	٢٦١	٢١٥	١٩٠	١٦٦	١٥٧	١٠٠	٨ - البنوك والتأمين والعقارات
٢ر٥	١٢٨	١٢٥	١٢٢	١١٨	١١٥	١١٢	١٠٩	١٠٧	١٠٥	١٠٢	١٠٠	٩ - ملكية المساكن
١٠ر٥	٢٧٢	٢٤٤	٢١١	١٧٦	١٧٩	١٥٢	١٣١	١٢٤	١٢٢	١٠٦	١٠٠	١٠ - الادارة العامة والدفاع
٨ر٣	٢٢٢	٢١٥	٢٠٧	١٧٢	١٥١	١٣٤	١٢٥	١٢١	١١٣	١٠٨	١٠٠	١١ - الخدمات
٦ر٥	١٨٨	١٨٧	١٧٦	١٥٩	١٤٠	١٣٤	١١٩	١٢١	١١٣	١٢٠	١٠٠	١٢ - صافي الانتاج المحلي (بسعر الكلفة)
٦ر٨	١٩٣	١٦٨	١٦٨	١٦٤	١٤٠	١١٨	٦٧	٩٨	١١٢	١٠٨	١٠٠	١٣ - ناقصا مدخولات من الخارج
٦ر٤	١٨٦	١٩١	١٧٨	١٥٧	١٤٠	١٣٨	١٣٣	١٢٧	١١٤	١٢٣	١٠٠	١٤ - صافي الانتاج القومي (بسعر الكلفة)

المدخل القومي للفرد الواحد (١٩٥٣ - ١٩٦٣)

المدخل للفرد الواحد		السكان (بالآلاف)	المدخل القومي (بملايين الدينائر)		السنة
بأسعار سنة ١٩٥٦	بالمناظر الزيادة على السنة السابقة		بأسعار سنة ١٩٥٦	بالاسعار الجارية	
—	٤٥٥١	٥٨٣٢	٢٦٢٥٨	٢٤٤٢٠	١٩٥٣
٢٠٤٤	٥٤٢٣	٥٩٤٥	٣٢٢٢٦	٤٨٤٢٠	١٩٥٤
٩٢	٤٩٣٣	٦٠٦١	٢٩٩٠٠	٢٨٩٠٣	١٩٥٥
٩٩	٥٤٢٢	٦١٨٠	٣٣٤٥٨	٣٣٤٥٨	١٩٥٦
٢٠	٥٥٢٣	٦٣٠١	٣٤٨٥٤	٣٥٢٥٧	١٩٥٧
٢٢	٥٦٥٥	٦٤٢٣	٣٦٣٢٢	٣٧٤٢٠	١٩٥٨
٠٤	٥٦٢٣	٦٥٤٨	٣٦٨٥٦	٣٩١٢٦	١٩٥٩
٩٨	٦١١٨	٦٦٧٥	٤١١٢٥٧	٤٣٧٠١	١٩٦٠
١١٥	٦٨٨٩	٦٨٠٤	٤٦٨٥٦	٤٨٤٢٢	١٩٦١
٥٢	٧٢٥٥	٦٩٣٦	٥٠٣٠١	٥٢٦٥٥	١٩٦٢
٤٦	٦٩٢٢	٧٠٧١	٤٨٩٥٥	٥١٥٤٤	١٩٦٣



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

(NEC)
HC415
.4
.H374
1969